العنوان:	جغرافيا الثورة
المصدر:	المجلة
الناشر:	الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر
المؤلف الرئيسي:	حمدان، جمال
المجلد/العدد:	س 8, ع 88
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1964
الشهر:	أبريل
الصفحات:	7 - 26
رقم MD:	398934
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	السد العالي ، الجغرافيا ، المذاهب السياسية، الرأسمالية، الأشتراكية، التخطيط الاقتصادي، بحيرة ناصر، الظواهر الجغرافية، الاستصلاح الزراعي ، الصناعة، التجارة الخارجية، العمران، الريف المصري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/398934

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA
حمدان، جمال. (1964). جغرافيا الثورة.المجلة، س 8, ع 88، 7 - 26. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/398934

إسلوب MLA
حمدان، جمال. "جغرافيا الثورة."المجلةس 8, ع 88 (1964): 7 - 26. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/398934

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.



جغرافية الثورة

بقلم

الدكتور جمال حمدان

قد يحتاج هذا العنوان الى شرح وتفسير ، ولكنا لا نشعر بالحاجة الى الاعتذار عنه · فلقد مضت على ثورتنا العربية فى مصر احدى عشرة سنة تغيرت فيها معالم (اللاندسكيب) الحضارى ، ان لم يكن الطبيعى أيضا ، وأعيد فيها رسم خريطة مصر الاجتماعية والاقتصادية ، وصنعت فيها جغرافية بشرية كاملة جديدة · كل أولئك بمقياس ضخم جرىء وبسرعة حاسمة اختصرت فى عقد ما كان ينتظر عقودا · وان الجغرافى الموضوعى المنصف لا يملك الا أن يعترف ، ولا يبالغ اذ يعترف ، بأنه ازاء ثورة حقيقية من (ثورات البيئات) ـ وهل الثورة ، أى ثورة ، الا اختزال للتطور وتضاغط للزمن ؟ هل الثورة الا علم التغيير الاجتماعى ··· والطبيعى ؟

وثورات البيئات Revolutions of environment تعبير ظهر كعنوان لكتابين يفصل بينهما نحو ربع قرن ، وليس أحد منهما لجغرافى وان كان الجغرافى بهما أجدر · وانما أولهما لاثرى نعرفه فى مصر جيدا وهو فلندرز بترى ، وثانيهما لمهندس مخطط هو جوتكند Gutkind فالاول لم يرـ رغم البعد التلسكوبى ـ فى دراما التاريخ المصرى الطويل الا قصة علاقة متغيرة حتى الثورية بين قوى الانسان الخلاقة وطاقات البيئة الكامنة · والثانى وهو يخطط تخطيط معمار ومساح وبناء وجد أن عمله ليس فى النهاية الا علاقة ارادية عامدة بين الانسان والطبيعة · لقد التقى الاثرى والمهندس ـ أى النقيضان التاريخ والتكنولوجيا ـ على أرض جغرافية فى الحقيقة ، واجتمعا على فكرة ايكولوجية واحدة هى انقلاب البيئة على يد الانسان ·

ونحن الذين نعيش تجربة من أضخم ما عرفت البيئة المصرية فى أى وقت من تاريخها نحجم حتى الآن عن أن نسمى الاشياء بمسمياتها الصحيحة كأنما نتحرج فيما يبدو عما قد يحسبه البعض زجا بالعلم فى السياسة ومزجا للشخصية بالموضوعية · ولكنا نود فى هذا المقال أن نبين خطأ وخطر مثل هذه النظرة · فالحقيقة الواقعة هى أننا ازاء ثورة عارمة من ثورات البيئات ـ بهذا المعنى الذى حددت ـ وأن علينا أن نحتفل (بجغرافية الثورة) كل الاحتفال وبغير ما تحرج أو مظنة من ابتذال ·

وسنرى أن هذا لن يخرج بنا عن دائرة العلم الموضوعية البحث ، ولن يشوه جغرافيتنا النظرية بل العكس هو الصحيح تماما ·

فهذا الاتجاه وحده هو الذى سيخرج بها من جمودها ومن منطقة الظل الى نور الثقافة الواسعة والى آفاق الجمهور العريض ، وأكثر منه الى ميدان العمل القومى البناء بالمعنى التطبيقى · والحقيقة الواقعة أن الجغرافيا التقليدية الكلاسيكية باتت بمعزل ـ اخشى أنه يتزايد ـ عن كياننا الفعلى وواقعنا الحى · والحقيقة الواقعة التى لا يجوز أن نمارى فيها هى أن التاريخ وهو أكثر من شقيق ـ توأم ـ للجغرافيا قد احتل مكانه الفكرى فى الدفع الثورى بصورة أو بأخرى ونحن نرى اليوم حركة نشطة واسعة النطاق لاعادة كتابة تاريخنا استطاعت أن تشد اليها عقول المثقفين وقلوبهم وتكسب لها رأيا عاما · فاذا ما عرفنا أن الثقافة الجغرافية تتساوى على الاقل مع التاريخية فى الاهمية ، وأنها تنفرد بعد ذلك بالقيمة العملية التطبيقية ، جاز لنا أن نتساءل : أهو قصور فى طبيعة الجغرافيا ، أم تقصير طارىء من أصحابها ؟ ولكن قبل أن نجيب على هذا السؤال يحسن أن نتتبع حركة الخط المنهجى العام فى المادة كما يتكشف فى الاتجاهات الحديثة والمعاصرة فى الخارج ثم نتوقف لنحدد العلاقة بين الجغرافيا والثورة عندنا ، وأخيرا نحلل جغرافية الثورة كما تراكمت وتبلورت فى مصر ·

الجغرافيا فى عالم متطور

منذ بداية القرن الحالى بوجه خاص دخل العالم فى مرحلة من التطور والتغير الجذرى ، فظهرت قوى واتجاهات جديدة أعادت تشكيل وجوده برمته فى أجزاء ، وهزته حتى النخاع فى أجزاء اخر ولعل أخطر هذه القوى والحركات ما تفجر منذ الحرب الأولى وتواثب منذ الحرب الثانية ليصبح كتلة سياسية اقتصادية اجتماعية ، ليصبح عالما جديدا له مثله وفلسفته الجديدة ـ أعنى العالم الاشتراكى الذى اتسع ليشمل الآن نحوا من ثلث سكان هذا الكوكب · وثم تغير آخر لا يقل خطورة وليس مستقلا تماما عن سابقه : انهيار الاستعمار وذوبان الامبراطوريات وتحرر المستعمرات حتى تكون منها ما أصبح يعرف (بالعالم الثالث Le Tiere Monde

ويكاد هو أيضا ينتظم ثلث البشرية · واذا كانت المجموعة الاولى الشيوعية تأخذ بنمط متطرف جامح من الاشتراكية ، فان المجموعة الثانية تجنح بلا استثناء تقريبا الى اشتراكية معتدلة ولكنها أولا وأساسا تنبذ التنظيم الرأسمالى للمجتمع الذى ارتبط فى أذهانها بالقوى الاستعمارية الطريدة · ومعنى هذا أن الاشتراكية بصورة أو بأخرى تغطى الآن ثلثى مجتمعات العالم ، بينما أوشك العالم الرأسمالى أن يصبح مجرد (اسفين) فى جسم العالم الاجتماعى ·

وفى كل تلك الحالات الجديدة بدأت الدولة تتخذ أسلوبا جديدا فى مجابهة بيئتها وتنمية مواردها · أسلوبا لايترك للافراد حرية لعبة الانتاج مع الطبيعة، والتلاعب بمواردها بحسب أهوائهم أو مصالحهم أو عجزهم وجهالاتهم ·· الخ · فهذا هو اسلوب الفردية والرأسمالية،ومذهب العشوائية والاعتباطية فى مواجهة الطبيعة : (دعه يعمل دعه يمر) · أما أسلوب الاشتراكية فهو ينبع من نظرية ايديولوجية محددة ، ويشكل مذهبا سياسيا وعقائديا مقننا · انه أسلوب الضبط والتدخل والتوجيه والتخطيط · والشىء الذى لا جدال فيه أن هذا الاسلوب أياكانت حدوده هو الذى استطاع أن يحقق للدول المتخلفة والجديدة التنمية التى تنشدها والتقدم · بل لقد بدأ يفرض نفسه حتى على المجتمعات الرأسمالية ـ على الاقل من قبيل الاسعاف وكمصحح لاخطائها التراكمية والدفينة ·

والذى يهم الجغرافى فى هذا أن يدرك أن المقابلة بين الرأسمالية والاشتراكية ليست مجرد مقابلة بين مذاهب ونظريات سياسية أو اجتماعية مجردة أو حتى من مناهج اقتصادية مطبقة ، وانما هى فى صميمها وفى منتهاها مقابلة بين نمطين من الحياة genre de vie ، وبين مركبين من البيئات environmental complex انهما أساسا منهجان فى الايكولوجيا البشرية · اننا نخطىء كثيرا ان تصورنا أن الاشتراكية قضية تخص علاقة الانسان بالانسان فحسب · انها أولا وأخيرا تعنى علاقة الانسان بالبيئة · فاذا كانت الرأسمالية تواجه الطبيعة كأفراد شتى مبعثرين متعثرين بين المصالح والانتهازية والاطماع ، فان الاشتراكية تجابه البيئة كتلة واحدة صلبة كمجتمع

متراص · ولهذا تنتهى الرأسمالية فى الحقيقة ـ وللغرابة ـ الى نوع من القدرية والحتمية هو بعينه ما نعرفه جغرافيين باسم الحتم الجغرافى · فظروف المجتمعات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية هى فى نظر الرأسمالية النتيجة الطبيعية ـ والحتمية ـ لظروف البيئة الطبيعية التى تعيش فيها : البيئة سبب والمجتمع نتيجة · أما الاشتراكية فعلى النقيض تؤمن بما يسميه اقتصاديوها بالحتم الاقتصادى econ. determinism وما قد نسميه كجغرافيين بالحتم البشرى ، وهو على أية حال قدرة الانسان على التغلب على تحديات الطبيعة وفرض ارادته عليها · أى أنها ترى شكل البيئة نتيجة لشكل المجتمع وليس العكس ، هنا الانسان فاعل والطبيعة مفعول به · وربما اعتبرنا مدارس (الحرية) فى الجغرافيا لونا مخففا بدرجة أو بأخرى من هذا الحتم البشرى أو الاقتصادى : هناك كانت مدرسة الامكانية Possibilism وأقوى منها جاءت الاحتمالية Probabilisb ، وأقوى من الاثنتين ظهرت الضرورية Necessitarianism

وعلى أية حال فليس ها هنا مجال المفاضلة بين المنهجين أو المقارنة ، وانما يعنينا أن لكل منهما انعكاساته المباشرة والنهائية على شكل اللاندسكيب الحضارى ووجه الاقليم الطبيعى · وانما يعنينا أن النتائج مختلفة اختلافا جذريا · وانما يعنينا ـ باختصار ـ أن العقيدة السياسية والمذهب الايديولوجى أصبح الآن يترجم الى خريطة جغرافية ولاندسكيب حضارى: يعنى أنها قد أصبحت (عوامل جغرافية) كبرى · واذا كان موريس لى Le Lannou قد أعلن منذ سنوات أن الدولة اليوم هى أقوى عامل جغرافى مطلق ، فاننا نستطيع الآن أن نوضح أنها أصبحت كذلك باعتبارها تجسيما وأداة لايديولوجية مذهبية معينة ونظرية عقائدية بعينها · وتصبح لدينا هذه المتتالية التى تترى كحلقات السلسلة الايديولوجيا : الدولة : التخطيط : اللاندسكيب ·

ذلك اذن وعلى المستوى الاكاديمى العلمى البحت، تجد منهجى خطير للعلم الجغرافى ، وبالتحديد للعلم الجغرافى (الغربى) · فلقد واجه الجغرافيون السوفيت هذا الموقف من قبل منذ نحو نصف قرن الآن ، وطوروا أساليبهم ومناهجهم بما يوائمه · فكانت (جغرافية الثورة) التى تتصدى لدراسة التغيرات الفجائية والحاسمة التى يفرضها التخطيط المحتشد على صفحة الاقليم ، والتى تنظر الى اللاندسكيب الراهن كلقطة فى فيلم متحرك ، وتعتبر المستقبل بقدر ما تحلل الحاضر · فلم تعد الجغرافيا علم الارض أو وصف أشكال الارض وانما علم اعادة تشكيل الارض · ومن الاوليات الآن فى جغرافية الاتحاد السوفيتى عكس انحدار واتجاه نهر أو انهار لتصب جنوبا بدل الشمال (الاوب مثلا) أو ازالة جبل كلية من طريق خط حديدى أو تحويل مسار تيار بحرى (كذا !) لاعادة توزيع الحرارة واذابة الجليد وذلك بغلق مضيق أو وصل جزر ·· الخ (مضيق بهرنج وتيار كيروسيفو مثلا) ولهذا وبهذا أصبحت الجغرافيا علم هندسة وجه الارض ، وعملية جراحية ضخمة لصفحة الاقليم ! وبديهى فى هذا كله أن النظرة النفعية ـ التطبيقية ـ أصبحت هى الاساس : الجغرافيا للحياة والجغرافيا للمجتمع · ومن هذه الفلسفة الجديدة نبعت أفكار وطورت قوانين ومبادىء للعلم الاقليمى · والنتيجة النهائية بايجاز أن أصبح هناك جسم جديد مختلف من الجغرافيا هو ما يسميه الجغرافيون فى الغرب (بالجغرافيا السوفيتية أو الجغرافيا الاشتراكية Socialist geog.

أما فى الغرب فقد حدثت تطورات هامة أيضا نحو التوجيه التطبيقى وجغرافية التخطيط وجغرافية التنمية ، فرضتها على الاقل الضرورة القاسية كأثر الحرب الاخيرة التدميرى · ولكن الفكر الجغرافى المعاصر هناك يمر فى أزمة وصراع داخلى · فبعض من شيوخ المادة نظر نظرة عدم اكتراث واهمال ان لم يكن معارضة وعداء للاتجاهات الحديثة · ولكن الجغرافيين الشبان استجابوا لهذا التحدى بالتطور واستكمال التكنيك والمهارات الجديدة اللازمة له ، وذلك رغم ما وجه اليهم من اتهامات (بالهرطقة) من هؤلاء المجددين يمكن أن تذكر أسماء مثل جان جوتمان ، ميشيل فيليبونو ، جان لاباس ، كيث بيوكنان ، بينما يوصف بيير جورج بأنه (جغرافى ماركسى) · فهؤلاء أدركوا عقم هذا الجمود الذى تتشبث به ما يصفه المعسكر الآخر (بالجغرافيا البورجوازية) ، وأعلنوا أنك لا يمكن أن تجابه جغرافية الثورة الا بثورة الجغرافيا · ومن ثم تصدوا

لتطوير مناهجهم وطرائقهم وتوسيع آفاق بصيرتهم وتبنى موقف واقعى فى عالم يتجه بدرجة أو بأخرى الى قدر من اشتراكية · فهم يجدون أن جغرافية الوصف والتعليل لم تعد كافية لمجابهةمواقف يصنع فيه اللاندسكيب صناعة وبعمد بشرى ، ويجدون ان جغرافية تستهدف (التعرف على ، وتحديد وتفسير أنماط الارض) أو دراسة (التباين الارضى)لا تكفى لاستيعاب طفرات التخطيط الشامل · قد تصلح هذه المناهج وهذا التكنيك لوصف مواقفاستاتيكية أو بطيئة التغير كالمجتمعات الزراعية التقليدية أو تتطور على مقياس فردى كالمجتمعات الرأسمالية · ولكن الانطواء على هذه الميادين التقليدية لن ينتج الا عملية اجترار أو على الاحسن خض للمادة البالية المستهلكة · انما المطلوب جغرافيا ديناميكية طافرة لا تبتلى قبل أن تكتب كما هو حال الجغرافيا التقليدية · والواقع أنهم لا يغالون حين يحجتون بأن كثيرا جدا من جغرافيتنا التقليدية هى فى الحقيقة (جغرافيا تاريخية) بمعنى خاص ·

ويحدد بيوكنان نقط ضعف الجغرافيا التقليدية فى اثنتين أساسيتين : عقدة الوصف التى تجنح بها الى النظرة التاريخية لا المستقبلية ،والى الجغرافيا الاستاتيكية لا الديناميكية ، أما العقدة الثانية فهى عقدة التخوف من الدخول فى المناقشات السياسية أو الايديولوجية التى تتركها عاجزة ـ منطقيا ـ عن فهم أو دراسة لاندسكيب تتحكم فيه هذه المذاهب والعقائد . والحل بالنسبة لعقدة الوصف ان نعنى لا بالوضع الراهن فحسب وانما بالهدف الموضوع اى الخطة المرسومة ، فخطة التنمية هى ببساطة خريطة المستقبل · والحل بالنسبة لعقدة الايديولوجيا منهجى وحاسم : اذا كان لابد لفهمنا لجغرافية التضاريس والمناخ من أن يستقر على دراية كافية بالجيولوجيا والطبيعة ·· الخ ، فلابد لفهمنا للجغرافيا البشرية من أن يستقر على دراية مماثلة بتلك العلوم التى تتصدى لهذه الافكار الايديولوجية والمذاهب السياسية والعقائدية مثل الاقتصاد ، واقتصاد التنمية ، والاجتماع ، والعلوم السياسية ·· الخ ·

والذى نراه أن هذا التطور والتقارب آت لاريب فيه · ويمكن للمدرسة العربية فى الجغرافيا ، وقد كانت دائما مفتوحة الافق والنوافذ على كل الاراء والتيارات الصحية ، أن تستفيد من هذا الجديد وذاك القديم محققة بذلك (حيادا ايجابيا) فى العلم أيضا!بل ان التناقض البادى بينالجغرافيا التقليدية والجديدة شكلى عارض · فالجغرافيا أصلا لا تهمل ولم تهمل البعد الزمانى ، ويستوى حينئذ أنيكون هذا البعد الى الوراء أو الى الامام · أى أن الجغرافيا الديناميكية وجغرافية التطور والمستقبليست بدعا فى الفلسفة الجغرافية المقررة · ثم ان الجغرافيا أصلا تستمد تعليل انماطها من القوى والعمليات التى ترتبط بها وتدخل فى اختصاص العلومالاصولية المختلفة · وما دام هذا مبدأ مقررا ، فيستوىحينئذ أن تكون هذه القوى والعمليات مستمدة من العلم الطبيعى أو العلم السياسى · ولهذا فليس الضغط على الايديولوجيا والسياسة ، ما دام دورها فى السببية الجغرافية قد زاد مع تطورات الحياة الحديثة والجديدة ، بضلالة مستحدثة على جوهر المنهج الجغرافى · واذا كان جغرافى كبير مثل فان فالكنبرج قد وجد منذ نحو ربع قرن حرجا فى ان يضمن كتابا له عن الجغرافيا السياسية فصلا بعنوان الحكومة ، وشعر بالحاجة الى الاعتذار عنه ، فربما صح اليوم أن يقال أولى بهذا الاعتذار لو كان عن عدم التوسع فيه التوسع الكافى ·

أما الاتجاه التطبيقى فكامن فى جرثومة الجغرافيا القديمة منذ كانت تصطنع (وتتعاطى) ـ ضمن أشياء أخرى لاغراضالحكم والادارة ومصالحالدولة· ولهذا فليست جغرافية التخطيط فى حقيقتها الا تكبيرا وتنهيجا لجانب أصيل وقديم فى الجغرافيا · ولهذا صح ما يقرره فالكنبرج فى ثلاثية بليغة جامعة من أن تاريخ الجغرافيا كله يتحدد فى مراحل ثلاث واضحة : الوصف (جغرافية الرؤوس والخلجان القديمة) ، التعليل (مبدأ السببية عند همبولت وريتر فى القرن الماضى) ، وأخيرا التخطيط (الجغرافيا التطبيقية المعاصرة) · وان قليلا من التفكير يكشف لنا أن هذه المراحل تقابل مباشرة مراحل تطور المعرفة عند الانسان عامة · فحين كانت تحبو فى أولها كان قصاراها أن نعرف ما قد حدث وما هو قائم فكانت المعرفة شبه أدبية أو فلسفية ، ثم مع توسع المعرفة حاولت أن تعلل وتفسر ما تراه بالقوانين فكان العلم ، ومن القوانين قفزت الى التنبؤ بما سيكون فكان التخطيط ·

فالتخطيط هو اذن ببساطة صناعة المستقبل ، وجغرافية التخطيط هى لذلك جغرافية المستقبل . والتخطيط بهذا هو أعلى مراحل العلم .

الجغرافيا والثورة فى مصر

لسنا اذن ـ مرة ثانية ـ بحاجة الى اعتذار عن هذا العنوان . وانما علينا بلا تردد أو خوف أن نلقى بكل قوانا فى الميدان لنكتب جغرافية الثورة العربية فى مصر قبل أن تصبح كتابتنا عنها جزءا من الجغرافيا التاريخية . ان الفارق بين الانقلاب والثورة أن للاول تاريخا ولكن ليس له جغرافيا ، وللثانية جغرافيا تحيا بعد أن ينتهى تاريخها . ولقد انتقل المجتمع المصرى بالقطع من اطار اقطاعى ـ رأسمالى الى اطار اشتراكى ، وأصبحنا ازاء جغرافية اشتراكية لا شك فيها . فكيف نعالجها ؟ ومادورنا فيها ؟ هل سنلهث وراء الاحداث والمشروعات بعد أن يتم البناء لنؤرخ له جغرافيا ؟ أهو دور السجل الجغرافى دورنا اذن ؟ أم ـ خيرا من ذلك قليلا ـ دور المسح ـ الحصر الجغرافى الذى يسبق البناء ؟ هل سننقد ونعترض وننصح أم سننتهى الى علم دعائى أو دعاية علمية ؟ ما هو مكان أصحاب الثورة وصنعتها فى جغرافية الثورة ؟ كيف يتسع علم أشياء ومجتمعات لاسماء أشخاص وأفراد ؟ كل هذه وغيرها قضايا علينا الآن ان نجيب عليها قبل ان نتقدم لنرسم لوحة جغرافية للثورة .

ما دمنا قد اتجهنا بالجغرافيا الى المستقبل والعمل التخطيطى ، فقد كفت فى فلسفتها عن ان تكون علما وصافا فقط وأصبحت الى جانبه علما كشافا كذلك . وما دمنا أصبحنا لانبحث عن وصف فحسب وانما عن وصفه أيضا ، فلم يعد هناك مجال للتساؤل عن حدود البحث الجغرافى فى المجال التطبيقى . ان لنا بداهة أن نسجل كل ما يتم فى مجال التنمية والتخطيط والبناء ، ولنا ـ بهذه المناسبة ـ أن نطالب بتسهيل الحصول على كل التقارير والمشروعات والدراسات التى تتراكم فى مكاتب الهيئات والمصالح المختلفة حتى تكون بين أيدى الجغرافى فهو من هذه الناحية مؤرخ الثورة العملى الوحيد . وبديهى أن التسجيل هنا يفترض النقد العلمى الكامل ، فحتى أقل العلوم الوصفية طموحا لايمكن ان يكون علما بغير تقييم وتقدير لظاهراته . ولذلك فللجغرافى ان يطرح رأيه كاملا فى كل جوانب جغرافية الثورة ويحدد الأخطاء ان رآها ويحللها ، وينقد المشروعات والاعمال ، وليس عمله أن يرسم صورة اقليمية للجوانب تاركا السوالب والمثالب . ولكن هذا كله ليس الا أضعف الايمان ، فهناك ما هو أخطر وأوجب على الجغرافى . ولقد يرى البعض بعد هذا أن يقوم بالمسح التفصيلى الذى يسبق الخطة ، على أن تترك الخطة للمخطط . ولا جدال فى أن المسح للجغرافى . ولكن اذا كان المقصود اقصاءه عن وضع الخطة فهذا رأى مرفوض بلا تحفظ . فليس ثمة ما يمنع نظريا أو واقعيا من أن يكون الجغرافى مخططا . والتخطيط مفتوح لكل صاحب تخصص .

أما كيف يعرض الجغرافى للافراد صناع الثورة والجغرافيا علم أشياء لا انسان ومجتمعات لا أفراد، فهذا سؤال لم يعد أيضا بمشكلة ، ان دور الفرد البطل فى التاريخ يقدم لنا الحل ، فلم يعد التاريخ ـ رغم كارليل . ـ من صنع الافراد أو الابطال ، ولكنهم لا شك يؤثرون فيه وهم من أدواته . وبالمثل فى الجغرافيا البشرية ، نحن ندرس الانسان بوصفه معا عنصرا فى البيئة وعاملا جغرافيا . ندرسه كمجتمع لا كفرد أساسا .ولكن الفرد البطل الذى يحرك مجتمعنا ويؤثر فى أمة ، يصبح معا تجسيما ومستودعا ومحركا لارادة وفاعلية هذا المجتمع وتلك الامة . فالفرد البطل لا يؤثر فى البيئة الطبيعية كفرد وانما عن طريق ايحائه وقيادته لمجتمع بأسره. وهو يتحرك ويصدر عن فكرة ، وفكرةهو اذن بالتالى (والفكرة) كما حدد «لوسيان فيفر» منذمدة عامل جغرافى كامل لامجال للتقليل من أهميته وخطره ، وقد لا نرضى ـ بل نحن بالقطع لا نرضى ـ عن محمد على كأوتوقراطى دخيل ، ولكنا لا مفر لنا من الاعتراف بأنه هز البيئة الطبيعية لمصر وحولها تحويلا حين قلب نظام الزراعة من الرى الحوضى الى الدائم . بل لقد تكون الفكرة شريرة كالصهيونية حيث تحول (الحقد) الى عامل هدم وتعرية ، ولكنا لا يمكن أن نتجاهل أنه أصبح عاملا جغرافيا . ونحن من قبل نتكلم عن (فرنسا نابليون) كجغرافيين دون ما خطر من الخروج عن الجغرافيا الى التاريخ ، ونترك للمؤرخ ان يتكلم عن (نابليون فرنسا) . ولهذا فليس على الجغرافى جناح أن يتكلم عن مصر الثورة أو مصر عبد الناصر ، هو سيجد فى هذا كفايته دون أن يحتاج الى الكلام عن الثورة نفسها أو

عبد الناصر شخصيا ، فهذا متروك لغيره من مؤرخين وعلماء سياسة .. الخ . ولكن الذى لا جدال فيه هو أن الثورة وعبد الناصر بما فعلا وأثرا وبما يمثلان من ارادة أمة وقوة مجتمع عوامل جغرافية لا شك فيها وبالمعنى الكامل فى الجغرافيا . بل اننـــا سنجدنا بعد قليل مدفوعين الى الانتهاء الى أن عبد الناصر فلتة تاريخية بمثل ما أن مصر نفسها فلتة جغرافية ..

على هذه الأسس اذن يمكن ان نقف أمام فلسفة الثـــورة فى البناء لنزنها ونحللها . ولا شـــك أن التخطيط هو أداة ووسيلة هذا البناء ، وتلك هى البداية الصحيحة ، كما تمثل فكرة محورية قائدة فى فلسفة الميثـــاق . (ان التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشريـــة بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية) . ولقد نمت الثورة لنفسها جهازا تخطيطيا ضـــخما رائدا يمكن أن نفخر به وطنيا ، ووضعت خططها خمسية وعشرية ، حددت أهدافها ورسمت برامجها ثم تابعت تنفيذها . وواضح أن منطق التخطيط فى ذاته تجديد خطير فى ايكولوجية مصر ، لا سيما أنـــه تخطيط اشتراكى خلق قطاعا عاما يتضاءل بجانبه القطاع الخاص فى الامكانيات والقوة ، وفى المثل والمبادىء . بمعنى أننا الآن نجابه البيئة الطبيعية كقوة واحدة محشودة مجندة ، ولهـــذا كان طبيعيا أن تزداد ايجابيتنا ازاءها وتقل نقاط ضعفنا . والانقلابات الثورية فى اللاندسكيب الطبيعى والحضارى أبلغ دليل .

ولقد أتت اشتراكيتنا قضية مزدوجة ـ بلغـــة الميثاق قضية (كفاية وعدل) . الكفاية هى زيادة حجم الثروة القومية والدخل القومى بدفع الانتاج ورفع العائد ، وذلك بكل وسائل الترشيد والتحسين والتجديد والتخطيط . أما العدل فهو ـ بلغة هربرت سبنسر ـ عملية (اعادة توزيع) أساســـا ـ اعادة توزيع فى القيم والاولويات ، فى الملكية والثروة ، فى الاجور والدخول ، فى الخدمات والوظائف .. الخ . ولا مراء فى أن هذه هى الاشتراكية الرشيدة التى تسير على قدمين . لان الكفاية وحدها ليست بالضرورة حكرا على الاشتراكيـــة ، فهناك كفاية تسعى اليها الرأسمالية . ولكن العدل وحده هو الذى يميز الاشتراكية ، بينما كل هم الرأسمالية الا تحفل به ان لم يكن أن تتحاشاه . على أن العدل وحده لا يقيم أود الاشتراكية ، لانه بغير الكفاية لا يزيد عن عدالة فى الفقر واعادة توزيع للبؤس : اشتراكية العدل وحده بغير الكفاية ليســـت الا اشتراكية الكفاف .

والى هذا المدى لا يمكن للجغرافى الا أن يتقبل هذه المبادىء والاسس أحسن القبـــول . الا أن النقطة التى نود أن نوضحها هى أن تخطيطنا حتى الان ضغط دائما وبشدة على جانب معين ربما على حساب جانب آخر . انه نظر الى المجتمـــع كطبقات أكثر منه كأقاليم ، ونظر الى الدولة كنقطة واحده أكثر منها كمناطق متعددة . فهو فى غمرة سعيـــه الطموح الى الكفاية ركز اهتمامه على زيادة الدخل القومى بكل صورة وبأى صورة ، ولذلك ألقى بكل ثقله فى مجال التخطيط القومى أساسا والتخطيط الاقتصادى بالذات . ولن ينكر أحد أن التخطيط الاقتصادى هو أساس التخطيط وقلبه ، وهو يسبق بالضرورة كل تخطيط آخر .. وستظل الصدارة دائما فى التخطيط هى للتخطيط الاقتصادى ـ تخطيط الموارد والانتاج ـ لدفع عجلة الانتاج ودفع المـد الخلاق للثروة . ولكن الذى لن ينكره أحد كذلك هو أن بجانب هذا التضخم فى التخطيط الاقتصادى ، فان أنواع التخطيط الاخرى تبدو باهتة حتى الآن وتتراجع على أحسن تقدير الى المؤخرة . وبعض من عرف التخطيط على أنه تخطيط مهندس أصلا وأساسا يجد حيرة فى أن يرى مفهوم التخطيط قد انتقل الى الاقتصاد أولا وقبل كل شىء . هذا مع العلم بأن (التخطيط الطبيعى physical planning (تخطيط الطرق والمواصلات والمبانى والمـــدن والقرى) . هو على أية حال القطب الآخـــر بجانب التخطيط الاقتصادى فى كـــل مجالات التخطيط القومى ، هو بذلك أسعد حظا من بقيـــة الفروع الاخرى من التخطيط . أما المجالات الاخرى كالتخطيط الاجتماعى أو تخطيط المجتمع والخدمات والمرافق ، فأقرب الى الظلال ولا نقول الاشباح . وربما احتج بأن هذه الفروع من التخطيط أقرب فى طبيعتها الى الاستهلاك منها الى الانتاج ، والاشتراكية أولويات وفى البدء يأتى الانتاج وفى النهاية يأتى الاستهلاك .

وقد يضاف كذلك أن هـذه الفروع بالذات أكثر انسياحا وتميعا بذاتها وأصعب منالا فى التخطيط · وانها لكذلك بالتأكيد ـ لكن هذا لا يبرر ضآلة نصيبها فى التخطيط · ونحن نستطيع أن نجد عشرات وعشرات من برامج ومشروعات التخطيط الاقتصادى ، مدروسة وموقوتة ، ونعجز أن نجد برنامجا واضحا للتخطيط الطبيعى دع عنك الاجتماعى · والخلاصة أن تخطيطنا يجنح بشدة الى خط بعينه فى التخطيط القومى ، حيـوى حقا ، ولكنه ترك الخطوط الزميلة فى دائرة الظل · هذا أول ·

أما بعد ذلك فتخطيطنا يرجح بلا ريب كفة التخطيط القومى على كفة التخطيط الاقليمى · فهو فى غمرة سعيه النبيل الى تحقيق العدل نظر الى المجتمع كطبقات ، أو بالاحرى كطبقتين من ارث الاقطاع : الذين يملكون والذين لا يملكون ـ ونكاد نقول الذين يملكون والذين يملكون ··· فقام بتحديد الملكية الزراعية وأعاد توزيع الارض على المعدمين وقام بتأميم أدوات الانتاج وعمل بوجه عام على تحديد الدخول وتذويب الفروق بين الطبقات والتقريب بينها · وقد جاء محصول الثورة فى هذا رائعا حقا · ويمكن أن نسمى هذا الجانب من العدل (بالاشتراكية الرأسية) أى التى تتعلق بتراتب الطبقات رأسيا · ومن المؤكد أن اعادة توزيع الملكية والدخول رأسيا يؤدى الى اعادة توزيعها أفقيا أيضا أى بين أجزاء الوطن المختلفة · فنحن نعلم أن توزيع الثروة والقوة فى مصر الاقطاعية لم يكن يتم على أساس الطبقات فحسب ، ولكن على أساس الاقاليم كذلك · ذلك أن نظام (الملكية الغيابية absentee Landlordism

كان يؤدى الى نزح ثروات الاقاليم والريف كل عام بانتظام ليصبها فى نقطة او نقطتين هى العاصمة أو العاصمتان · ولقد أدى الاصلاح الزراعى الى ايقاف تيار الهجرة السنوى هذا للثروة وعائد الارض واعاده الى حيث ينبغى له وحيث ينتمى. كذلك فمن الانصاف أن نظام الحكم المحلى أعاد توزيع الثقل نسبيا ووضع نواة (الاقليمية السياسية) فى نظامنا

ولكن هذا وحده لا يمكن أن يعوض عن الاهمال القرنى البشع والاستنزاف المزمن الذى عاشه الريف والاقاليم · ولهذا فنحن لا زلنا بحاجة الى (الاشتراكية الافقية) التى تساوى بين أجزاء الوطن فى القيم البشرية والامكانيات الحضارية · أما تركة الاقطاع الراهنة فى الاقاليم فأبعد ما تكون عن (العدالة الاقليمية) وتمثل كما قيل (نظام الطبقات استلقى على الارض) ·· نحن لا زلنا بحاجة الى تذويب الفوارق بين الاقاليم كما ذوبنا الفوارق بين الطبقات · ولا يملك الجغرافى عند هذا الحد الا أن يعجب بين قوسين من أن كلمة (الاقليمية Regionalism ـ فلسفة الريجيونالزم السديدة التى تلعب دورا حيويا فى الاشتراكية فى الخارج ـ لم تعرف فى مصر حتى الآن · اننا ندعو تخطيطنا الاشتراكى أن يتبنى هذه المثالية التى ليست الا الترجمة الجغرافية لتقريب الطبقات ، وذلك حتى يحقق ديموقراطية المكان والاشتراكية الاقليمية · وبغير هذا لن يكون تخطيطنا الا تخطيطا (نصفيا) وان بدا شاملا : تخطيطا ينظر الى الدولة كنقطة لا كمناطق ، وكطبقات لا كاقاليم · ولكن المجتمع ليس نقطة تحت ناقوس زجاجى مفرغ ، بل هو عوالم لها امتدادها الفيزيقى وفروقها فى مستويات التنمية والحياة والمعيشة · والمشكلة تتلخص فى النهاية فى التناقض الرهيب بين المتروبوليتانية فى العاصمتين وبين فراغ الريف الحضارى ، بين الرأس الكاسح والجسم الكسيح ، مصر المتخمة ومصر المأزومة · وهذا هو التحدى الحقيقى للتخطيط فى مصر ·

والحل فى رأينا هو اعادة التوزيع : أولا بتجميد كل تنمية فى الجانب الاول لفترة ما ، ثم ثانيا تحويلها الى الجانب الاخير لنخلق فيه (أقطاب التنمية Pôles de développement التى لابد منها لتكون نوى لرفعه وخمائر لتطويره · ولن يكون هذا الا تطبيقا أفقيا لمبدأ (من كل بحسب طاقته الى كل بحسب حاجته) الذى طبق بين الطبقات رأسيا · لن يكون الا تطبيقا بين أجزاء الوطن لمبدأ تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن · الحل بمعنى آخر يكمن فى التنمية ـ لا القومية فقط ولكن فى (التنمية الاقليمية) اساسا ، ولعل مما له مغزاه أن الفكر الاقتصادى الفرنسى وغيره يشهد فى السنوات الاخيرة دعوة ثورية تحت اسم (الاقتصاد الانسانى) الى عدم الاقتصار على الاهتمام (بالاقتصاد القومى) والى نقل البؤرة الى (الاقتصاد الاقليمى) ·

والخلاصة بايجاز هى أن تخطيطنا الاقليمى مهمل بل هو أضعف حلقة فى كل تخطيطنا · وذلك رغم

أنه ليس الا (توزيع التخطيط القومى) ، ولا يمكن تنفيذ الخطة القومية ككل بل لابد من أن تتحلل اولا الى عواملها الاولية وهى الخطط الاقليمية • والذى نود أن نؤكده بقوة هو أن التخطيط القومى ليس وحده السمة المميزة والمحتكرة للاشتراكية بالضرورة فان الرأسمالية تعرفه وتمارسه بصورة أو بأخرى • أما علامة الاشتراكية الحقة فهو التخطيط الاقليمى• انه الفيصل والمحك • ولذا فنحن اذ ندعو الى الاهتمام به نصر على مغزاه الحيوى بالنسبة لقضية الاشتراكية • وليس هو دعوة الى اهمال التخطيط القومى مطلقا ، بل توسيع لاهتماماتنا التخطيطية . انه دعوة الى (التخطيط التكاملى) • وليس التخطيط القومى والاقليمى فى النهاية الا جانبان لنفس الشىء ، وساقان للاشتراكية • ومن حسن الحظ أن الاتجاه الى الاهتمام بالتخطيط الاقليمى ، بدأ يظهر لدينا فى صورة عدة مشروعات كتجربة الاستغلال الزراعى فى كفر الشيخ وبنى سويف وكمشروع محافظة أسوان •

كذلك يبدى الميثاق وضوحا تاما فى الرؤية ويدرك ادراكا عميقا وثوريا قيمة الجانب الاقليمى فى التخطيط • ففى الباب السادس يقول عن التخطيط الاشتراكى الكفء (انه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، ثم هو فى الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الاساسية باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ومد هذه الخدمات الى المناطق التى افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته انانية الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب المناضل) • فهذه بلا تردد دعوة مباشرة الى التخطيط الاقليمى • ثم يعود الميثاق ليضع يده على جذر المشكلة الاسى فيوضح كيف أنها تستقطب فى النهاية فى الفارق الصارخ بين القرية والمدينة فيتكلم فى الباب السابع عن القوى (التى تستطيع أن تنسج خيوط الحياة فى الريف من جديد وتصنع منها قماشا حضاريا يقرب القرية الى مستوى المدينة) • ثم يضيف (ان وصول القرية الى مستوى الحضرى ليس ضرورة عدل فقط ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية من غير تعال عليها ومن غير خيلاء •• ان المدينة مسئولة مسئولية كبرى عن العمل الجاد فى القرية • ان وصول القرية الى مستوى المدينة الحضارى وخصوصا من الناحية الثقافية سوف يكون بداية الوعى التخطيطى لدى الافراد) •

والحق ان هذا النص نفسه بداية وعى تخطيطى جديد يضيف بعدا جديدا ويطعم وعينا الراهن ويجدد شبابه : أعنى الوعى الاقليمى • وواضح أن جغرافية الميثاق تؤكد تقدميته التى لا تتخلف عن أحداث الآراء والاتجاهات فى التخطيط الاشتراكى والتى لا ترى فى التخطيط الاقليمى ترفا كماليا أو بذخا باهظ الثمن • ونحن ندرك تماما أن خطوات ضخمة قد اتخذت وتمت فعلا فى سبيل تحقيق العدالة الاقليمية والتنمية الاقليمية• والدولة تنشر الخدمات والمرافق وتبث المصانع الجديدة فى الاقاليم وتهدف الى تصنيع الريف • ولكن عقدا واحدا لا يمكن أن يصلح ما أفسد قرن برمته • ولا زال ميزان القوة والموارد والمواهب والفرص يجنح بعنف نحو العاصمة والمدن الكبرى ، حيث تصل الى حد ضغط الدم ، بينما لا زالت الاقاليم تشكو فقر الدم •

***

جغرافية الثورة فى مصر

آن لنا بعد أن قدمنا بمقدمة منهجية فى فلسفة العلم وبمدخل الى مبادىء وأسس تخطيطنا الاشتراكى آن لنا أن نحاول أن نرسم لوحة متكاملة لجغرافية الثورة كما تشكلت عندنا حتى الان • فعلينا أن نحدد ونحلل ما أضافته الثورة الى أركان خريطتنا الجغرافية سواء بالتعديل أو بالتأصيل • وطبيعى أننا سنرسم بفرشاة عريضة وفى ضربات سريعة لا تركز على التفصيلات والجزئيات حتى لا تضيع الغابة فى الاشجار • ولتكن أرضية اللوحة هى اللاندسكيب الطبيعى ، ومنه نتدرج الى موارد الارض الزراعية ، التى تؤدى بنا تلقائيا الى الجوانب الاقتصادية : الزراعة والصناعة والتجارة • ومن الاقتصاد ندلف أخيرا الى العمران سكانا ومدنا حيث تمثل قمة اللاندسكيب الحضارى •

اللاندسكيب الطبيعى

هو النواة الصلبة التى قل أن تلين للانسان ، ولكنها دانت لضبط الحضارة والتكنولوجيا فى أخطر صورها : السد العالى • فهذا نقطة الابتداء فى سلسلة من التغييرات الفيزيقية المباشرة فى البيئة

الطبيعية · والسد فى ذاته وموضعه يعيد خلق وصنع اللاندسكيب الطبيعى ويعيد تشكيل الفيزيوغرافيا المحلية من أساسها : انه يحول الجغرافيا الطبيعية هنا الى جغرافيا تشكيلية · فهو أولا سيخلق نهرا جديدا تماما فى قلب الصخر الجرانيتى ، نهرا مغطى ، يزدوج به النيل لمسافة عدة أميال (قناة التحويل) ثم اليه يتحول مجرى النهر ، بينما يتحول النيل الطبيعى القديم الى زقاق مغلق ــ على الاقل لمسيرة مثل هذه الاميال · فهنا اذن تضاريس لانقول ميكروسكوبية micro-relief ولكنه تضاريس محلية جديدة ستصنع صنعا بيد المهندس الذى هو بذلك عامل جغرافى بكل معنى الكلمة · هنا اذن عملية جراحة جغرافية من أدق وأشق ما أجرى الانسان على وجه الارض ستفعل بالنيل ما فعلت جراحة قناة السويس للعالم القديم ·

***

ثم أمام هذا ستخلق لاول مرة ظاهرة جغرافية جديدة فى النهر هى بحيرة ناصر التى ستمتد ٥٠٠ كم حتى شلال دال (الثانى) فى السودان وتصبح بذلك أطول بحيرة فى مجرى النيل وأعظم بحيرة صناعية فى افريقيا بل فى العالم · وهنا نجد أن مندفعات الشلال الثانى ستتحول مع كل حوض البحيرة الى منطقة ارساب لاتعريه ، وبدل أن تبرى المياه المندفعات وتنحتها وتتراجع بها الى الوراء ستطمر تحت طبقة متكاثفة من طمى الحمولة السفلى bottom Load هذابينما أمام السدستبدأ تتكون دلتا داخلية لن تكون خطرا تكنولوجيا قبل ٥٠٠ سنة· والى منسوب١٨٣ مترا سيغرق كل قطاع النهر وتختفى بذلك النوبة من صفحة الخريطة ــ سواء فى ذلك دلتا عليا معلقة غارقة ، مقدر أنها ستبتلع جزءا النوبة المصرية أو السودانية ، لتصبح (اقليما حفريا) متزايدا باضطراد من كفاءة تخزين البحيرة ، ولكنها قطعة من الجغرافيا التاريخية . وفى مقابل هذا ستحتفظ البحيرة برصيد مائى تصل طاقته القصوى الى ٣٠ مليار متر ٣ ، مقابل ٥ مليار لخزان اسوان الحالى · والى الأبد سينتهى الرى السنوى والحوضى بفضل (التخزين القرنى) اى التراكمى المستمر ، ولن تتبدد نقطة واحدة من مياه النيل الى البحر · وبدل (صهريج الماء) الذى كان دور خزان أسوان سيكون دور السد العالى دور (بنك الماء)· وبتعبير آخر سيصبح لدينا أعظم قصر من (قصور الماء) فى القارة · لقد الفنا أن نعد ادخال الرى الدائم فى القرن الماضى نقطة التحول العظمى فى تاريخ مصر الاقتصادى والبشرى وخط التقسيم بين حقبتين حضاريتين · ولكن منذ الان سيصبح السد العالى المحرك لاخطر قوة رى واقتصاد فى تاريخ النيل ·

أما خلف السدفلن تكون التغيرات الفيزيوغرافية بأقل خطورة وثورية · أولها أن الفيضان سيدخل ذمة التاريخ : لن يكون فيضان بعد الآن · سيظل فيضان النيل أساس الجغرافيا الطبيعية فى السودان والحبشة ، ولكنه فى مصر سيتحول الى متحف الجغرافيا التاريخية . وبالتالى فلن يصبح نيل مصر الا ترعة رى كبرى · وقد يكون من الأصح أن نقول ان الفيضان الطبيعى الموسمى فى مصر سينتهى ليعطى مكانه لفيضان اصطناعى مستمر ، أدق من أن نقول انه لن يكون فيضان قط بعد الآن أن نقول ان النيل سيعيش منذ الآن فى فيضان أبدى · وأيا كان هذا أو ذاك ، فبه سيتم ترويض العنصر الطبيعى كما لم يروض من قبل : ستنزع عنه أسنانه ومخالبه ، أو كما عبر البعض ان النهر الذى كثيرا ما فقد عقله سيمنح لاول مرة عقلا بل وضميرا .. كذلك ينبغى أن نضيف أن السد يحول النيل فى الحقيقة الى نهر مركب من نهرين : الأول يسير طبيعيا الى أن يصب صناعيا فى بحر جديد هو بحيرة ناصر وله داله المغمورة النامية ، والثانى يأخذ صناعيا من مصب الأول ثم يمضى طبيعيا ليصب فى البحر المتوسط بداله الظاهرة المنكمشة · واذا كان عهدنا بالنيل أنه جيولوجيا وفيزيوغرافيا نهر مركب ، فانه الآن ولأول مرة يصبح أيضا نهرا مركبا تكنولوجيا واصطناعيا· وليس اذن من المغالاة فى شىء أن نقرر أن السد يخلق « طبيعة ثانية » للنهر ، أو هو يخلق شكلا رابعا للمادة ··

خلف السد أيضا ستتعدل كل ظاهرات الارساب والتعرية فى مجرى النهر · الارساب سيقل لأن حمولة النهر من الطمى ستتضاءل اذ تحتجز أمام السد ·· والتعرية بالتعويض ستشتد وتقوى سواء على طول الوادى فى الصعيد أو فى أطراف الدلتا · ولهذا لا بد أن نتنبه الى أخطار زيادة « النحر » فى المجرى ، وتآكل الدلتا على السواحل ، وكلها ظاهرات

بدأت من قبل على نطاق محدود نسبيا منذ مشاريع الرى الدائم فى القرن الماضى · من ثم لا بد من تكسية جوانب النهر وانحناءاته فى الداخل ، وحماية سواحل الدلتا فى الخارج · تلك اذن مورفولوجية النهر كما سيكون : نهرا جديدا فيه من صنع الانسان قدر ما فيه من صنع الطبيعة · ولو قلنا · T.V.A على النيل لما انصفنا السد العالى ولظلمنا مشروع التنسى أيضا · يكفى أن نتكلم عن ثورة النيل وعن « تبشير » النهر Humanisation

وثم عدا هذا أثر جغرافى آخر للسد لا ينبغى أن نغفله ، وهو تغيير المناخ الدقيق Microclimate للوادى عامة والمناخ المحلى Mesoclimate لأعاليه خاصة · فارتفاع واستمرار المياه فى الترع جدير بأن يرفع درجة الرطوبة العامة فى جو الوادى بدرجة طفيفة حقا ، ولكنها قد تمثل تغيرا ثانويا للبيئة الايكولوجية والوسط البيولوجى Biotic لتربة الوادى ومناخه وبالتالى للمركب الحشرى والمرضى Pathogenic Complex · وقد يلزم أن نفكر من الآن فى تأثير هذا كله على آفات القطن وغيره من المحاصيل الزراعية · هذا عن الوادى فى جملته · أما فى اطار السد العالى وبحيرته العظمى فمن المحقق أن ظهور جسم مائى مسطح بهذا الامتداد وتحت شمس مدارية مباشرة سيخلق مناخا محليا جديدا بدرجة أو بأخرى · سيخلق أولا حركة انقلابية من البخر قد تلتقطها الرياح العامة لتتساقط بضع سنتيمترات من المطر فى منطقة هى الى قطب الجفاف العالمى أقرب · وستخلق تيارات من نسيم البر والبحر محلية تلطف من درجة الحرارة القائظة فى هذه العروض الحارة · على أنه لما كانت الرياح السائدة هنا هى الشمالية الغربية فأغلب الظن أن خير مفعول هذه الطاقة الملطفة ربما ينتقل من أسف الى الجنوب والجنوب الشرقى وذلك فى منطقة ستكون أقرب الى اللامعمور منها الى المعمور ·

أما خارج الوادى ، فاذا تحقق مشروع منخفض القطارة فان هذا سيكون تغييرا جوهريا آخر فى اللاندسكيب الطبيعى لا يقل خطورة وبروزا عن السد العالى · ولا زال المشروع محل دراسة ، ولكن من المؤكد أنه سيكون المشروع الثورى الثانى بعد السد· وتحقيقه جدير بأن يخلق بين المنخفض والبحر المتوسط قناة صناعية لا تقل عن قناة السويس طولا وتكاد فى الحقيقة تناظرها على الضلوع الغربية للوادى وفى نفس العروض تقريبا · ثم يتحول المنخفض حتى كنتور معين الى بحيرة داخلية ضخمة تعد من كبريات البحيرات الصناعية فى القارة · واذا كانت القناة تذكر بقناة السويس ، فان بحيرة القطارة نفسها ستذكر بمشروع وضع فى القرن الماضى وأعيد التفكير فيه حديثا لتحويل منخفض مشابه وغير بعيد الى خليج بحرى عن طريق قناة رقبة · ذلك هو منخفض شط الجريد فى جنوب تونس · ولئن تحقق مشروع القطارة لكانت أبرز التغييرات الطبيعية هى خلق ساحل جديد للبحر المتوسط ، حيث يصبح ساحل القطارة الجنوبى أكثر نقطة فى البحر المتوسط جنوبية ، وحيث يصبح لساحل البحر المتوسط الجنوبى لأول مرة ذراع جنوبية ضخمة تتوغل فيه بمثل ما تتوغل أذرعه العديدة فى الساحل الشمالى · وبقدر ما ستزيد أطوال سواحل البحر المتوسط ستزيد أطوال سواحل مصر ·

ولعل الاثر المناخى المترتب على هذا المشروع أوضح من نظيره فى مشروع السد · فهنا سيمتد مسطح مائى واسع فى قلب الصحراء الليبية ولكن فى اطار لايبعد كثيرا عن نطاق المطر الشتوى الاعصارى فى شمال مصر · ولذا فقد تعدل ؟ درجة الحرارة واتجاهها من القارية المتطرفة الى البحرية المعدل له ، فان تكثيفا للمطر لا بد سيحدث فى دائرة المشروع هل يؤثر هذا على أمطارنا الراهنة فى شمال الدلتا وعلى طول الساحل المتوسطى ؟ من المعروف أن تغيرات الرطوبة والتساقط الاقليمية تخضع لقانون التعويض أو الأوانى المستطرقة بمثل ما تخضع التغيرات القشرية لقانون التوازن · ولما كان مصدر أمطارنا الحالى هو من الغرب ، فان القطارة لن يستلب رطوبة أحد غربه وانما رطوبة من هو شرقه · وعلى هذا فتساقط المطر فى حدود اقليم القطارة قد يسبب انتقاصا منه فى حدود مناطق كمريوط أو شمال الدلتا حيث يعتمد عليه حاليا فى زراعة بعلية جافة وفى تدعيم حياة رعوية متوطنة من قديم · فان صح هذا فلا بد من اعتبار هذه المشاكل فى التخطيط الاقليمى · وأيا ما كان ، فان تكثيف الرطوبة المحتمل حول القطارة نفسه كفيل بأن يخلق حولها هالة من حياة الرعى شبيهة بما يتركز حول وادى النطرون حاليا مثلا . وعدا هذا فان احتمال العثور على البترول فى النطاق الشمالى الغربى من مصر اذا تحقق قد

يجعل لخليج القطارة دورا هاما استراتيجيا كمخرج للبترول ، كما يمكن أن يتحول الى مغناطيس للصناعة والعمران ، ولكن هذا موضوع أدخل فى باب الجغرافيا الاقتصادية للثورة ·

قاعدتنا الأرضية

لقد كان « التوسع الأفقى » شعارا أزمن فى مصر الحديثة للاستهلاك المحلى دون أن يحقق شيئا مذكورا · ففى النصف الأول من القرن لم يزد متوسط عمليات الاستصلاح الزراعى عن نحو ١٠ آلاف فدان سنويا وربما قصر دون ذلك · وكانت كلها جهودا فردية مبعثرة كالشظايا أو تخضع لمضاربات الشركات الاستغلالية ، وكانت جغرافيا تأخذ نمطا نقطيا ورقعيا لا نمط « جبهة ريادة » حقيقية · ولقد كانت البرارى تمثل « صحراء سوداء » طبيعيا ، وتؤلف « الربع الخالى » من الدلتا بشريا · وفى نبوءة عراف لم تتحقق تصور ويلكوكس منذ اكثر من نصف قرن هذا النطاق يعود الى الحياة بالهجرة : « فى بحر خمسين سنة من الآن ستكون كلمة « برارى » أى الأراضى البور قد اختفت من مصر » ولكن ظلت البرارى منذئذ أسوأ كلمة فى قاموس الايكولوجيا المصرية · ولا تزال · ولقد بدأت الثورة تواجه هذا التحدى بمعدل استصلاح لا يقل حتى الآن عن بضعة عشرات من آلاف الأفدنة سنويا · ولقد نعد أن هذا أعطى الزراعة المصرية حدا Frontier بالمعنى المعروف فى الغرب الأمريكى · الا أن هذا لا يمكن أن يعد برنامجا ثوريا · غير أنه من الناحية الأخرى ثمة ثورة كاملة ستتم فى غضون السنوات القليلة القادمة · فلقد كان الماء هو العامل المحدد ، ومن أجله دخلت الثورة فى أخطر تجربة ايكولوجية عرفها تاريخ البيئة المصرية · فالسد العالى سيوفر هذه المياه· وقد بدأت من قبل المراحل الاولية فى استصلاح بضع مئات من الآلاف من الأفدنة فى البرارى حتى توضع تحت المحراث مع قدوم المياه ، بدأ هذا فى شمال وسط الدلتا وبدأ فى صحراء الصالحية والحسينية بالشرقية وسهل جنوب بور سعيد ، فالهدف هو فى النهاية ضم ١ر٦ مليون فدان هى البرارى الى الرقعة المزروعة · وبهذا تصل الزراعة والحياة الى سيف البحر بعد أن ظل هذا الشريط الذى يمثل أعدل مناخ بحرى فى مصر المدارية مفقودا من المعمور المصرى ·

ولم يقتصر زحف الاستصلاح على « الصحراء السوداء » الاصطناعية فى الشمال ، وانما بدأ يسعى الى « الصحراء الصفراء » الطبيعية يمينا وشمالا ، فمنذ البداية قامت تجربة فى استصلاح هوامش الدلتا الصحراوية على أطراف البحيرة وحتى وادى النطرون فى مديرية التحرير حيث التربة صفراء شبه رملية يمكن أن تصلح لمحاصيل معينة · ولكن لازالت التجربة بعد عشر سنوات أقرب الى المرحلة التجريبية ، وعلينا أن ننتظر نتيجتها النهائية هذا بينما تتصل التجربة فى الجنوب بمشروعات الاستصلاح والتعمير فى قوته وغيرها بالفيوم ، وفى الشمال بمشروعات أبيس وادكو · والى الغرب من الأخيرة تمتد جبهة واسعة من الاستصلاح على طول ساحل مرمريكا مربوط ابتداء من رأس الحكمة حتى مطروح ، حيث تعتمد على الامطار وضبط سيول الأودية فى توسيع الزراعة الجافة الواسعة · ويناظر هذه الجبهة على الجانب الشرقى من الدلتا شريط سيناء الشمالى ابتداء من البروديل حتى ما بعد العريش · ولأول مرة فى تاريخ النيل يعبر برزخ السويس ليوسع حوضه أو بالأحرى واديه ليشمل قطاعا من سيناء ·

أما جنوبا على طول الصعيد فامكانيات التوسع محدودة ، ولكن رقعا كثيرة وجيوبا وأحواضا معلقة على جانبى الوادى خاصة فى منطقة كوم أمبو قد انتزعت من قبل من الرمال · الا أن أعظم قفزة فى قلب الصحراء هى بلاشك تلك التى اتخذت من الواحات نواة لها ومتكأ تتوسع منها وبينها لترسم خطا يوازى النيل بالتقريب ويخلق ما سمى « بالوادى الجديد » ، وبهذا سيكون هناك الوادى الأخضر والوادى الأصفر جنبا لجنب · وقد بدأت من قبل مشاريع الاستصلاح واستخراج الماء الباطنى بعد أن ثبت وفرة الخزان الجوفى تحتها وصلاحية التربة · ولكن لازالت النتائج تدور فى حدود الأرقام الثلاثية أو الرباعية على الأكثر · والذى لا نعلمه على التحقيق هو حجم امكانيات التوسع هنا، ولو أن الأرقام التى أعطيت فى البداية تجاوز بعضها حدود العلم الى مجال الخيال ! ومن واجب الجغرافى أن يسجل هذا وينبه اليه ، فليس أسوأ من رد الفعل العكسى الذى تحدثه مثل هذه التقديرات الخيالية على الدراسى الجاد ·

ما محصلة كل هذه المشاريع ؟ بديهى أن حصاد الثورة حتى الآن لا يمثل الا كسرا ضئيلا من خطة الاستصلاح · ولا زالت رقعتنا الزراعية فى حدود ٦ مليون فدان · ولكن المقدر انها ستصل الى ٩ ملايين بعد استكمال هذه المشروعات ، وربما أوصلها البعض الى ١٠ ملايين باعتبار ان هناك امكانيات لم تستشف بعد حول بحيرة ناصر تتمثل فى مدرجات بحيرية قد تحتاج الى رفع المياه اليها آليا ولكنها لاتقل عن مليون فدان · والسنوات القليلة القادمة خاصة ابتداء من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٠ ستشهد الطفرة المركزة فى تمدد المعمور المصرى ·وساعتئذ ستكون قد تحققت دورة من دورات القاعدة الأرضية المصرية كما تتبدى خلال التاريخ فى حركة « نبض هامشى » تتمثل فى توسع الرقعة الزراعية فى فترات القوة السياسية والحضارية ثم فى انكماشها وتقلصها فى مراحل الضعف والتأخر . ولكن المحقق أن هذه الدورة التوسعية ستكون أعظم دورة عرفتها البيئة المصرية · عندئذ ستكون قد تحققت « ثورة زراعية » من أخطر ما حركت الثورة ، لأنها تعنى توسعا بنسبة ٥٠٪ من الرقعة الحالية ·

ولكن الدرس الذى يمكن أن نسبق الحوادث اليه هو أن امكانيات التوسع الأفقى فى مصر محدودة فى النهاية بحكم طبيعة النمط البيئى ، وبعد عقد واحد سنكون قد وصلنا الى « نهاية العالم » بالنسبة لنا والى أقصى آفاق بيتنا الجغرافى ، وستغلق بهذا آخر كوة أو طاقة أرضية أمامنا · قبل السد العالى كانت المشكلة المباشرة هى قلة المياه لا قلة الأرض الصالحة للزراعة ، بلغة الايكولوجيين : كانت المياه هى العامل المحدد Limiting Factor ، والأرض العامل المسيطر Master Factor ، أما بعد السد العالى فسندرك سريعا أن المشكلة النهائية لن تكون المياه بل الأرض، ستكون المياه هذه المرة هى العامل المسيطر فى المدى المباشر ، والأرض العامل المحدد فى المدى الأخير ونهاية المطاف · وهنا نرى أن أمل مصر الحقيقى والأخير لا يرقد فى التوسع الأفقى بقدر مايكمن فى التوسع الرأسى ، بل بعد هذا وأبعد من هذا سنرى أنه لايكمن فى الزراعة نجاحه بقدر ما يكمن فى الصناعة ، وفى الكل لا يتحدد بالكم بقدر الكيف ·

الزراعة

طبيعى أن يمتد أثر الثورة الى جغرافية الزراعة، ولكن طبيعى أيضا الا يمتد هذا الأثر الى حد الانقلاب أو الثورة ، ذلك أن الزراعة هى أقدم نظام فى مصر وأكثره تطورا ونضجا من قبل ، وكل مجال لهزها لا يمكن أن يلحق الجذور الضاربة المتغلغلة · ومع ذلك فقد كان التطور هاما وبعيد المدى ، شمل المساحة والانتاجية والنمط الزراعى والمركب الزراعى — بتعبير آخر شمل التوسع الأفقى والرأسى ، ويكفى هنا ما قلناه عن توسع القاعدة الأرضية للمعمور المصرى حديثا عن التوسع الأفقى · أما الانتاجية فقد اتجهت الى الزيادة فى أغلب المحصولات ، وان كان متوسط العائد من الفدان لازال أقل من الأرقام القياسية التى تسجلها بعض الدول الحديثة والمتقدمة · فاذا تذكرنا أن زراعة الرى هى بطبيعتها نوع غال باهظ الثمن من الزراعة سواء بمشاريعها من رى وصرف أو بعملها اليدوى الكثيف المسرف ، أدركنا أن على عائد الانتاج أن يقطع شوطا بعيدا حتى يبرر هذه التكلفة · كذلك فان بعض المحصولات تسجل انخفاضا طفيفا فى العائد بسبب عوامل عارضة كالدودة فى القطن أو نقص الماء فى الأرز وبسبب الضغط المتواصل على التربة الذى يبلغ احيانا حد الاجهاد · وتكاد الدودة أن تصبح وباء متوطنا فى الزراعة المصرية الرطبة · وليس هذا مرتبطا بتكرار الزراعة فحسب وانما بوجود الماء والرطوبة المزمنة فى تربة الرى الدائم حتى تحولت الى بيئة ايكولوجية مثلى للحشرات · ولذلك فلابد من مزيد من الاهتمام بهذه المشكلة وبالصرف السليم بعد السد العالى الذى سيضاعف من معامل الرطوبة فى التربة ·

وهناك محاولات جدية لمقابلة كل نقاط ضعف زراعتنا الموروثة ، فمن ناحية تتجه الزراعة الى الآلية أو « الميكنة » بخطى وئيدة لكنها أكيدة ، والى الصبغة الكيماوية Chemicalisation بخطى حثيثة ان لم تكن لاهثة · بل لعل زراعتنا الآن بحسب ما تستهلك من أسمدة كيماوية ومبيدات حشرية هى من أشد زراعات العالم كيماوية وان كانت لاتزال من أقلها ميكانيكية · ولعل من الطريف هنا أن نذكر أن كلمة الكيمياء نفسها خرجت من مصر القديمة (كيمى = الأرض السوداء » ، ومن المناسب الآن أن تعود « كيمى » لتحمل اكثر

الزراعات كيماوية ·· ولكن لا ننسى ان لكل هـذا ثمنه المادى الذى يخصم من حسـاب الأرباح : ان زراعة الرى الرطبة تزداد تكلفـة كلمـا ازدادت كثافة · وهناك جوانب أخرى لترشـيد الزراعة تتقدم بسرعـة ، فاذا كان انخفـاض عـائد بعض المحاصيل يرد فى سنوات الى نقص المياه ، فان كثيرا من المحاصيل الأخرى يرجع النقص فيه الى زيادة المياه عن طريق الافراط فى الرى Over-Watering ولقـد قدر أن هنـاك اسرافا فى الرى يؤدى الى خفض المحصول بنسبة ٣٠٪ أحيانا · وقد بدأت دراسات وتطبيقات ضبط المقننات المائية لتحقيق الرى الأنسب · ومن الناحية الأخرى قدر أن توفير المياه من السد العالى سيكفل كفاية الرى فى حالات ومناطق نقصه بما يرفع الانتاجية العـامة بنفس النسبة السابقة ٣٠٪ ·

ثم نصل الى التغير الهام فى نمط الزراعة ، وهو اضافة أصيلة من جانب الثورة وتمشيا مع اتجاهات عالمية سائدة · فقد كان تفتت الملكيات الزراعيـة تفتتـا ميكروسـكوبيا يؤدى الى تبعثر استغلال الأرض الزراعى Land Use بعثرة غير اقتصادية تنعكس على كل خطط الرى والصرف وعمليات الحقل نفسها ابتداء من الحراث والبذار حتى مقاومـة الآفات والحصاد ، مما يؤدى الى مضاعفة ومضاعفات الفـردية الزراعيـة ويجب امكانيات التعاونية الزراعية · وقد جاء الرد فى صورة تنسيق الخريطة الزراعية للقرية : جاء مشروع التجميع Remembrement الذى يتألف من جانبين : التجنيب والتركيـز : التجنيب بابعاد محاصيل معينة عن محاصيل معينة أخرى يمثل كل منها للاخرى مشـاتل للدودة والآفات ، والتـركيز بتجميع حقول كل محصول فى حوض واحد لتسهيل كل عمليـات الزراعـة المشتتة · والتجميع يمكن أيضا للآلية · ولقـد بدأت الحركة بتجـربة نواج المشـهورة وسرعان ما انتشرت حتى تقترب الان من التعمـيم · وقد أدى التجميع الى زيادة محققة فى عائد الفدان فى كل المحاصيل ، ويقدر أن تصـل هـذه الزيادة وحدها الى ربع الانتاجية عند اكتمالها ·

ومن التجميع الزراعى داخل القرية نتوسع الى التجميع الزراعى على مستوى القطر · فهـل يمثل توزيع محاصيلنا الان أنسب خريطة زراعية ممكنة؟ ان هناك تخصصات محلية واقليمية واضـحة فى بعض المناطق ، خاصة فى النطاقات الهامشية فى أقصى الشمال والجنوب ، ولكن بوجـه عام فان الزراعة المصرية أقرب الى الزراعة المنـوعة التى تتألف من مركب متشابه العناصر غالبا · وتأتى ضرورات التموين عاملا مساعدا فى هذا الاتجـاه حين تفرض على كل الملكيات نسبة معينة من القمح لا تتعداها الى اسـفل ومن القطن لا تتعـداها الى أعلى ــ هى الثلث فى كلتا الحالتين عادة · والنتيجة ان يضعف معامل الارتباط بين المركب المحصولى وبين المركب البيئى ــ أى يضعف التخصص أو يتلاشى · ولهذا عيوبه بالنسبة للارض وبالنسبة للانتاج على السواء · ولقد جاء الوقت لتخطيط المحاصيل على أساس اقليمى عريض يحد من نسب المحاصيـل فى مناطقها الحدية ويكثفها فى مناطقها الطبيعية ·

***

من المركب المحصولى الاقليمى ننتقل أخـيرا الى المركب القـومى · ان محاصيلنا التقليـدية الان معروفة وراسخة ، وهى تتوازن فيما بينهـا فى توازن دقيق حساس يفرضه اقتصاد المكان وثبات الرقعة الزراعية الكليـة ، فلا تغـيير لاحـدها الا بتغيير مقابل فى غيره ، وليس من السهل مطلقـا التفكير الثورى فى تعديلها · ولـكن على التخطيط القومى والزراعى أن يبدأ ــ وقد بدأ فعـلا ــ أن يتساءل عما اذا كان هذا هو أمثل استغلال ممكن . وهنا لابد أن ننظر الى اطار أوسع من الاطار القومى: الى الاطار العالمى بما يحدث فيه من تغيرات وتطورات تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على « اربحية » انتاجنا لقد بعدنا كثيرا عن الكفاية الذاتية الغذائية ، ولا سبيل الى العودة اليها الا على حساب القطن · ولكن القطن هو عماد الاقتصـاد النقدى · وهو بدوره يلقى منافسات متزايدة فى السوق العالمية · وعدا هذا فكثير من محاصيلنا تبدو حاليا كأربح وأمثل استغلال للارض ، ولكن الحقيقة أن هـذا أغفـل حساب عنصر الماء ماء الرى كلية · ولو أدخلنـاه لضاعت الميزة الموهومة لبعض المحاصيل على البعض الاخر · ومنذ سنوات اقترح البعض أن تقوم ثورة جريئة فى المركب المحصولى مثل ما عرفت الدنمرك فى تاريخها الزراعى حين تحولت من الحبوب الى مراعى الألبان · فهم يتخيلون مصر وقد أصـبحت « كاليفورنيا أوربا » بما تنتجه للتصدير من فواكه مدارية وزهور وألبان ··

ولهذا كله فان تعديل المركب المحصـــولى فى الزراعة المصرية ليس أمرا سهلا ، ولكنه يحتاج الى تخطيط بعيد المدى لاقتصاديات المحاصيل ، ولهذا لم تؤخذ بعد اتجاهات حاسمة فيه · ولكن الشيء الثابت والذى ينبغى للجغرافى أن يلح فيه هو أن امتداد المركب الزراعى الحالى بكل عناصره ونسبه كما هى الى مناطق التوســـع الأفقى فى المستقبل القريب ينبغى أن يمنع بتـــاتا · وانها لتكون سخرية تخطيطية ــ ولا نقول فضيحة تخطيطية ــ أن يبتلع المركب التقليدى صمام الامـن الاخـير المتبقى لدينا · فالمناطق الجديدة ينبغى أن تتجه الى المحاصيل التجارية أولا ، والمحاصيل التجارية المربحة ثانيا ، والمتلائمة مع البيئة ثالثا · فنطاق الشمال الأقصى ينبغى أن نسـتفيد من منـاخه باعتباره أعدل أقاليم مصر حرارة ورطوبة وأبعدها عن المدارية ، بينما فى الجنوب الأقصى ينبغى أن نركز على المحاصيل المدارية الحارة الثمينـــة ذات القيمة · وفى الشمال الأقصى مجـــال للزراعة المختلطـة Mixed Farming التى لا تعرفها مصر حتى الان ، كما يمكن أن تكون حـديقة معتـدلة لمصر المدارية · وفى كل الحالات سيساعد على هذا التوجيه الجديد أن المناطق الجديدة ستكون قليلة السكان مما يحررها من ضغط الزراعة المعاشية التقليدية ·

الصـــناعة

نستطيع أن نقول ــ ربما بقليل من مبالغة ولكن بكثير من صحة ــ أن الزراعة كما هى اليوم هى الى حد كبير من صنع الاقطاع القـــديم بينمـا الصناعة هى الى أبعد حد من صـــنع الثـورة الاشتراكية · أى أن أضخم بصمة أصابع للثورة على الاقتصاد المصرى أتت فى الصنـــاعة وفى الصناعة تحددت · ففى الثلاثنيات والاربعينات ، ولكن بوجه خاص منذ وأثناء الحرب ، لم تعرف مصر الا « دفعة صناعية « Poussée » أما «الثورة الصناعية » الحقة فهى بنت العقد الأخير وحده · ان ثورة الصناعة فى مصر هى أسـاسا صـناعة الثورة . وبين الثورة والصناعة علاقة وظيفيـــة صميمة لا مجرد اتفاق : علاقة أصولية لا وصولية فالاستقلال الحقيقى فى هذا العصر يزداد كل يوم وضـــوحا انه ذو ثلاثة أبعاد : يبدأ من الســياسى ليجد وراءه الاستقلال الاقتصادى ، ومن وراء هذا بدوره الاستقلال العلمى · فالعلم اليوم هو الزاوية القائمة فى مثلث الاستقلال القومى ، وهو المسمار المحورى فى آلة القوة الساسية الحديثة · والعلم هو التكنولوجيا ، والتكنولوجيا هى الصناعة · من هنا كان طبيعياللاستعمار أن يحارب التصنيع ويئده، وكان على التحرير أن يلده ·

وهنا لابد أن نقف عند مغزى هذا الانقلاب من حيث فلسفة الفكر الجغـرافى · فلكى يحتـكر القوة ، معروف أن الاستعمار احتكر لنفسه الحرف الثانية والثالثة وفرض على المستعمرات الحـرف الأولية وحدها · هـكذا كان تقسـيم العمـــل الاستعمارى ، وهكذا كان التخصص الامبـريالى . وكانت الدعوى التى يؤسس عليها هـذا الابتزاز السافر دعوى جغرافية فى التحليل الأخير ، وهى أن ذلك توجيه الظروف الطبيعية وحتـــم البيئة . فمصر « بطبيعتها » زراعية ، « ولطبيعتها » ليست للصناعة · وواضح على الفور أن هـذا هو الحتم الجغرافى فى أعتى صـوره ، ولـكن الحقيقـــة أن الحتم الجغرافى ــ على علاته ــ طالما اتخـذ من الناحية العملية السياسية أو الطبقية كبش فداء لمصالح مكتسبة وحجة ملفقة لاستغلالات وأوضاع فاسدة · وكادت هذه الدعوى المغرضة أن تقر فى الأذهان كحقيقة جغرافية من معطيـات البيئـة : « ان أجيالا متعاقبـة من شـباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها » (الميثاق) ولكن التجربة التحررية أثبتت خطأ هذه النظـرية الحتمية الجامدة ، ولم تعد النظرية الاقتصـادية الحديثة تميز بين دول زراعية ودول صناعية ، هكذا صارمة والى الأبد ، وانما تميز بين مجـرد مراحل تطورية ، بين دول متخلفة ودول ناميـة ومتقدمة · وقد فجرت الثورة فى مصر دعـوى الاستعمار حين فجرت الثورة الصـناعية · واذا كانت قد قابلتها صعوبات من قبل فتلك كانت « آلام المخاض » ، وأما ما يصادفها من بعد فهذه « آلام النمـو » · لا وليس التصنيع هو مجـرد انعكاس أو رد فعـــل « للوطنيـة الاقتصـادية « Economic Nationalism » كما يردد الاستعمار ، وانما انعكاس للطبيعة الكامنة ورد فعل جغرافى كما قد نقول ··

وينعكس انقلابنا الصناعى على هيكل الاقتصاد القومى كله من ناحية وعلى هيكل الصناعة نفسها من ناحية أخـرى ، ثم على توطنهـا الجغرافى من ناحية ثالثة · فاما فى الاطار القومى فقد سجلت

الصناعة أعظم نمو فى نسب وقطاعات الانتاج والدخل القومى · فمن ٨ر٧٪ من قيمة الدخل القومى فى ١٩٥٠ ، ارتفعت الصناعة الى ٣ر٢١٪ فى ١٩٦٠ ــ أى اكثر من تضاعفها فى عقد · وهذه النسبة الأخيرة تقابلها الزراعة بنسبة ٢ر٣١٪ ، والمعنى واضح : انه وان كانت الزراعة لاتزال الحرفة الأساسية ، فان مصر قد أصبحت فى معنى أو آخر « دولة صناعية » · وتدل آخر أرقام ٢ ــ ١٩٦٣ على نفس الاتجاه · فمن جملة الانتاج القومى بما فيه القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات بلغت نسبة الصناعة نحو ٧ر٤٢٪ مقابل ٢ر٢٠٪ فقط للزراعة · أما من جملة الدخل القومى فلا تزال الصدارة للزراعة : ٨ر٢٧٪ مقابل ٤ر٢١٪ للصناعة · ولكن الانكماش النسبى فى دور الزراعة فى اقتصادنا واضح ، وذلك لتوسع الصناعة فى الدرجة الأولى · والخطة العشرية التى تهدف الى مضاعفة الدخل القومى بين ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ تهدف داخليا الى أن تقلب الحصص النسبية لكل من الزراعة والصناعة فى الاقتصاد والدخل القومى بحيث تكون فى النهاية ٥ر٢٤٪ للزراعة مقابل ٣ر٣١٪ فى الصناعة · فاذا تم هذا فلا مفر من أن نقول حينئذ ان مصر الزراعية قد تركت مكانها لمصر الصناعية نهائيا والى الأبد ·

وطبيعى لايزال دور الصناعة فى العمالة وسيظل طويلا محدودا ــ كان يمثل ٦ر١٠٪ من القوة العاملة فى ١٩٦٠ مقابل ٣ر٥٤٪ للزراعة· وهذا لأن الصناعة ــ تكنيكيا ــ كثافة بينما الزراعة مساحة · واذا كانت الصناعة لا تفسر الا هذه النسبة المحدودة من العمالة ، فان ما تفسره من الكفاية الذاتة أقل ، ومن الصادرات أقل وأقل فمن حيث الكفاية ، بديهى أن صناعتنا لا زالت تستهدف أساسا الحد لا التخلص التام من الاعتماد على الانتاج الاجنبى · ورغم أن هناك خطوطا من الصناعة تحقق الكفاية التامة بل وتترك فائضا للتصدير ، فان الصناعة فى مجموعها بعيدة عن هذا حتى الان · أما فى الصادر ، فقد بدأت الصناعة تظهر فى القائمة ، أولا على استحياء ثم بعد ذلك فى مضاء ، حتى لقد سجلت متناقضة فذة حين أصبحت مصر ــ حقل قطن لانكشير التقليدى ــ تصدر المنسوجات والغزل الى دول أوربا بما فيها بالذات بريطانيا ! ومع ذلك فالصناعة حتى الان لا تفسر الا كسرا ضئيلا من قيمة الصادر · على أن الهدف الأخير هو تحويل كل صادرنا من خام القطن فى يوم ما الى صادر مصنوع من الغزل والنسيج ·

أما عن هيكل الصناعة نفسها فقد تأثر كثيرا وبعيدا بالثورة ، فمن ناحية تغير التركيب الداخلى للصناعة الخفيفة من النمط البدائى الى المتطور ، ومن البسيط الى المركب · فترتيب قطاعات الصناعة فى مصر كان الترتيب التقليدى للصناعات المتخلفة : الصناعات الغذائية فى المقدمة ، تليها النسيجية ، وأخيرا « المعدنية » · ولم يكن ترتيب الأهمية والنسبة وحده هو العلامة المميزة ، وانما كذلك نوعية هذه الصناعات · فقد كانت الغذائيات تعنى أساسا الاستهلاك المحلى البسيط ، بينما النسيجيات كانت اولية فى طبيعتها بمعنى أنها ترادف القطنيات وحدها أو تكاد ، وفى القطنيات كانت تعنى الغزل اكثر من النسيج ، أما المعدنيات فلم تكن الا صناعة الحدادة والسمكرة التقليدية الحرفية واليدوية التى هى أبعد شىء عن الصناعة بالمعنى الحديث · كل هذا المركب قد انقلب فى صميمه ترتيبا وتركيبا · فأولا انقلبت الأولويات فى الأهمية النسبية ، فتقدمت النسيجيات الى المرتبة الأولى المطلقة وتراجعت الغذائيات الى المرتبة الثانية ، وأعطت الصناعات المعدنية مكانها للكيماوية · ومثل هذا الترتيب فى ذاته هو علامة تركيب الصناعة الراقية الحديثة · عدا هذا فقد طورت طبيعة كل قطاع منها تماما · ففى النسيجيات أضيفت خطوط الصوفيات والحرير الى القطنيات ، وفى القطنيات أخذت كفة النسيج ترجح الغزل ، أى زاد الاتجاه من نصف المصنوع الى المصنوع التام · ونحن نصنع الان نحو ٣٠٪ من محصولنا من القطن · والغذائيات توسعت كما وكيفا وتطورت فى مستواها · أما الكيماويات فقد أضافت خطوطا جديدة من الانتاج وتوسعت فى الخطوط القديمة · وأصبحت المعدنيات تعنى بلا تردد الصناعات الهندسية المعقدة بمعنى الكلمة ·

ذلك كله يتعلق بالصناعة الخفيفة · ولكن تغيرا جذريا آخر لا يقل بل يزيد خطورة هو اضافة عالم جديد من الصناعات اليها ، ونعنى به الصناعة الثقيلة · ولقد تكون الصناعة الثقيلة شيئا أقل

انتشارا وامتدادا ، عمالة وانتاجا ، ولكنها بالنسبة للصناعة الخفيفة كالصناعة بالنسبة للزراعة : هذه مساحة ولكن تلك كثافة ، هذه شرنقة منتفخة وتلك نواة صلبة ، فهى أساس أى تصنيع حقيقى وهى المقياس الصحيح له · ومن الأوليات الأوليات أن الأفران العالية هى قلاع الصناعة القومية ، ورمز القوة الصناعية فى العصر الحديث · ومن قبل كانت صناعتنا الخفيفة تحت رحمة السوق الخارجية من حيث الوقود والخامات ، ولكن منذ صناعة الصلب والحديد بدأ الاستقلال الصناعى الحقيقى · واذا كانت الصناعة قد بدأت معتمدة على خام الحديد المحلى وفحم الكوك المستورد ، فليس معنى هذا بالضرورة كما اشاع الشانئون أنها « صناعات سياسية » ، فالتحليل الاقتصادى السليم يثبت أنها « صناعات جغرافية » بمعنى الكلمة : صناعات انبثاقية لا مفروضة · كما أنها بدأت أخيرا تستعيض عن الفحم بالبترول مسجلة بذلك طفرة ريادية من أولى ما فى العالم · وهى منذ بدأت آخذة فى التوسع والانتشار طاقة وتوزيعا · فاذا كانت تسجل الان ربع مليون طن انتاجا ، فان هدفها القريب هو ٢ مليون طن · واذا كانت تتركز حاليا فى حلوان ، فقد بدأ الاعداد لوحدات أخرى فى وسط الصعيد وفى أسوان ·

والكلام عن ثورة الصناعة ينقلنا الى الكلام عن ثورة التعدين · ونقول ثورة لأنها فى الواقع تمثل انقضاضة عارمة على الصحراء لتكشف عن اسرارها · فرغم أن واقع الانتاج حتى الآن لا يبلغ حد الثورة فقد كشفت عن رصيد فى كثير من المعادن يبشر بها · على أن من أسف أن الثورة المعدنية المصرية تمتاز تقليديا بأنها أقرب الى قائمة مطولة لعينات ـ مجرد عينات ـ من المعادن . فهى شديدة التنوع ولكنها قليلة الثراء · ولكن معدلات الانتاج فى أغلب المعادن زادت أو تضاعفت ،ونسب التصدير منها زادت ، ومثلها نسب التصنيع فى هذا المصدر ·ولعل أثمن عناصر هذه الثروة هى ثلاثية البترول ـ الحديد ـ الفوسفات التى تذكر فى هيكلها بثروة المغرب العربى المعدنية · وأثمنها هو الآن البترول لاشك الذى ارتفع انتاجه فى عقد من نحو ٢ مليون طن الى نحو ٦ مليون طن ولاريب ان هذا الرقم الأخير يمثل معدلا متواضعا ضئيلا بمقاييس الانتاج فى الشرق الأوسط ، ولكن لاجدال أنه يمثل أرقى مراحل التصنيع والاستثمار فى المنطقة كلها · فمن الحديث المعاد ان مصر هى الوحيدة فى العالم العربى أو الشرق الأوسط التى استثمر فيها البترول الاستثمار المنتج الكامل ولعب فيها دوره الصناعى الكامل · فمنذ الحرب الأخيرة وهو القوة المحركة الأولى فى كل تصنيع مصر ومحرك الثورة الصناعية · وهى أيضا الوحيدة التى تصنع كل بتروليها الاستهلاكى وقد نمت لنفسها صناعة وطنية كاملة من البتروكماويات ، كما كونت على دلتاها شبكة أولية من خطوط الأنابيب السوداء والبيضاء ، بل وفى مياهها أسطولا من الناقلات · ان انتاج البترول فى الشرق الأوسط تعدين ، ولكنه فى مصر وحدها تصنيع ، هو فى الشرق الأوسط صناعة استخراجية ولكنه فى مصر وحدها صناعة تحويلية·

يبقى بعد هذا جانب أخير ولكنه خطير من ثورتنا الصناعية : توقيع وتوزيع الصناعة فمن المسلم به أن أسوأ ما أصيبت به بداية الصناعة فى مصر قبل الحرب أنها سلمت نفسها لضبط عوامل توقيعية بورجوازية ورأسمالية ، فتكدست فى المدينتين العاصمتين القاهرة والاسكندرية بلا مبرر سوى السوق ورأس المال متجاهلة الضوابط التوقيعية الحقيقية والأكثر خطرا وبقاء وهى المادة الخام والوقود والعمل · وبصرف النظر عما تضمنه هذا من عدم اقتصادية فى التكلفة نقلت الى المستهلك الصغير ، فانها قد جاءت بذلك لتؤكد وتضاعف المركزية الاقتصادية العنيفة الصارخة فى مصر ، وزادت من توسيع الهوة بين العاصمتين والأقاليم ومن المتناقضات بين المدينة والريف · واذا كانت الصناعة النسيجية قد غامرت فى المحلة فلم يكن ذلك الا فلتة ريادية لم تتكرر · هكذا كانت اللااقليمية أبرز عيوب صناعتنا قبل الثورة ·

ولقد واجهت الثورة هذه الصورة المعوجة فبدأت فى نشر الصناعة ونشرها فى أوسع نطاق ممكن سواء فى المدن الاقليمية أو فى صميم الريف ، لا تحقيقا للاربحية الاقتصادية فحسب ولكن للاربحية الاجتماعية أيضا بمعنى العدالة الاقليمية وتحقيق شبكة متكافئة من الفرص الانتاجية والقيم البشرية · ولا ريب أن دور الصناعة فى امكانيات اللامركزية البشرية وفى الاتجاهات الاقليمية لا يفوقها أو يعادلها نشاط اقتصادى آخر ، لأنها الوحيدة التى يخضع جزء كبير من توقيعها للضبط والتخطيط البشرى ولهذا فان قيمتها فى اعادة توزيع الأثقال والأوزان المادية

والحضارية داخل اطار الدولة وفى جسم المجتمع قيمة حيوية كبرى ، واهمالها يمثل ضربة قاضية لآمال الاقليمية والاقليميين ، وانه لهذا السبب بالذات لابد أن نقرر اننا نخشى ان اتجاه الصناعة بعيدا عن العاصمتين ونحو الأقاليم لازال يقصر دون أهداف الاشتراكية الاقليمية الحاسمة · ولنا فيما نشرته وزارة الصناعة أخيرا أكبر دليل · فمن٧٢٧ مصنعا أنشأتها الثورة فى الأحدى عشرة سنةالماضية لانجد خارج منطقتى القاهرة والاسكندرية الصناعيتين الا ٢٠٣ مصنعا ، الغالبية العظمى منهامن الصناعات الغذائية أولا والحرفية والريفية ثانيا ، ثم الغزل والنسيج ثالثا ، أى من الصناعات البسيطة أساسا ، كما أن وحداتها صغيرة الحجم غالبا ·كذلك فان كثيرا من المشروعات الصناعية الكبرى قد وقع توقيعا لايمكن أن يزكيه الجغرافى أو أن يبرره رجل الاقتصاد ، مما يكشف أحيانا عن داء الاكتفاء باعتبارات التخطيط القومى واهمال اعتبارات التخطيط الاقليمى ــ كأنما بينهما تعارضا أو حتى ثنائية ·وصناعة الحديد والصلب فى حلوان مثل بارز · وليس من مبادىء الاقتصاد الاشتراكى الخضوع والرضوخ لمبدأ الوفورات الخارجية المكتسبة ، فهو فى الصناعات كمنطق الأمر الواقع فى السياسة : ليس عدلا وان بدا كفاية · وفى اعتقاد الكاتب الحالىأنه قد آن الاوان لكى تعلن مدينة القاهرة ــ وربما الاسكندرية ــ « مدينة مغلقة » للصناعة لمدة عشر سنوات مؤقتا ، بحيث يجمد فيها كل توسع صناعى ويحول الى الأقاليم ومدنالاقاليم لاسيما أن كهربة الريف بعد السد ستمكن لهذا الانتشار والتبعثر من ناحية ، كما ستجعل التركيز المخيف فى العاصمتين أمرا غير مفهوم اشتراكيا أكثر من أى وقت مضى ·

والتجارة الخارجية ··

مرآة أمينة لهيكل الانتاج الداخلى ، وأكثر منها للقوة السياسية ، ولهذا تعكس تطورات انقلابية مماثلة ، والواقع أننا نستطيع أن نقرأ كل ملامح ثورتنا السياسية والاقتصادية فى قائمة تجارتنا الخارجية · فيمكن أن نقول ان تجارتنا قبل الثورة كانت مثالا نموذجيا ــ وان لم يكن متطرفا بالقياس الى بلاد كثيرة من « العالم الثالث » ــ مثالا نموذجيا لما يعرف « بالتجارة الاستعمارية » ·فقد كانت تعكس كل خصائص « الاقتصاد التابع » الذى يخضع للسوق الخارجية ويقع تحت رحمة عميل بعينه أو أكثر · ويمكن ان نلخص هذه الخصائص فى أربع هى اقتصاديات الخامات ، واقتصاديات المحصول الواحد ، والتبعية الاقتصادية ، والعجز التجارى · ولكن هذه جميعا صفيت فى طفرة ثورية كاملة ، فربما لايعرف القرن العشرون دولة تغير فيها هيكل تجارتها الخارجية بالقدر الذى عرفته مصر ·

فقبل الثورة كانت قائمة الصادر كلها منالخامات والوارد قوامه المصنوعات · وكان قوام الخام الصادر هو القطن وحده · مثلا فى ١٩٣٨ بلغتقيمة القطن نحو ٢٢ مليون جنيها من مجموعالصادرات البالغ ٢٤ مليونا أى بنسبة ٩١٪ تقريبا ! وفى١٩٥٥ كانت الأرقام ٨٨،١٢٧،١١٢٪ على الترتيب ·وهذه وهذه وتلك نسب تذكر بقوة بالدول الافريقية المدارية المتخلفة · ولكن بعد هذا تطور الموقف كثيرا ، وأخذ القطن ــ وان ظل « ملكا » ــ يتراجع تدريجيا ليفسح المجال الاقتصاد اكثر اتزانا واقل اعوجاجا · ففى ١٩٦١ كانت قيمة القطن ١٠٤ر٦ مليون جنيها من مجموع الصادر البالغ ١٥٩ر٧ ،أى بنسبة ٦٥ر٥٪ ، وهو تطور ضخم حقا يعنى أن الاستقلال السياسى قد ضوعف باستقلال اقتصادى

كذلك كانت تجارتنا الخارجية تدور فى دائرة « المتروبول » المغلقة وفى فلك الاحتكارالاستعمارى بصورة تجعل من الاستقلال السياسى حتى ان وجد سخرية كبرى ووهما عريضا ، ولو أن ارتباط مصر بالمتروبول ، كان أخف بكثير مما يتصور البعض ومما عرفت مستعمرات أخرى · فحتى فى ١٩٣٨ لم يزد ارتباط مصر ببريطانيا تجاريا عن الربع أو الثلث من كل تجارتها الخارجية · فكانت بريطانيا تقدم ٢٣٪ من وارداتنا ، وتأخذ ٣٣٪ من صادراتنا · وفى ١٩٥١ كانت هذه النسب قد انخفضت الى ١٧٪ ، ١٩٪ على الترتيب · وهذه الدولة لاتزيد اليوم عن مجرد عميل من بين أو بعد عشرات أكثر منها أهمية فى تجارتنا · وقد أصبحت شبكة علاقاتنا التجارية صادرا ووارداتتوزع على جبهة عريضة جدا تشملأغلب دولالعالم ، وجزءكبير منها يرتبط بالكتلة الشرقية كالذى يرتبط بالغرب بينما جزء نام نشط يأخذ مكانه الى جوارهما مع دول العالم الثالث وخاصة العالم العربى · بمعنى آخر ان عملاءنا اليوم انعكاس لسياسة الحياد

الايجابى وعدم الانحياز ووجهة القومية العربية · وبذلك تحطمت نهائيا علاقة منطقة النفوذ التقليدية اقتصاديا كما تحطمت سياسيا ·

هناك بعد هذا الميزان التجارى الخاسر · فقد كانت مصر منذ عقود تعانى من ميزان خاسر مزمن حيث أن التجارة الدولية تتحيز باستمرار تحيزا صارخا لأسعار المصنوعات ضد الخامات · وقد كانت مصر تعتمد فى موازنته لفترة طويلة على أرصدة الاسترلينى المجمدة لنا فى لندن · ولكن العجز قد زاد أخيرا زيادة كبيرة وأصبح ظاهرة مستمرة · ففى ١٩٦١ كانت الواردات ٢٣٨ر٥ مليون جنيه والصادر ١٦١ر٢ بعجز قدره نحو ٧٧ر٣ أو ١٩٣٪ من جملة التجارة الخارجية · وللوهلة الأولى قد يبدو ان هذا خطوة الى الوراء وأنه نقطة سوداء فى التركيب الاقتصادى للدولة · ولكن هذه نظرة سطحية خاطئة · فالحقيقة أنه لايدل الا على مرحلة انطلاق اقتصادى نشطة كل النشاط حيث نستورد رؤوس الأموال الأجنبية على شكل قروض وسلع رأسمالية ائتمانية لمشاريع التنمية · فالعجز التجارى الحالى يدل على أننا انما نشترى المستقبل بالحاضر ، ويشير الى عجز مؤقت ولكن لايعنى أننا دولة عاجزة ، بل ان بعضا من أخص خصائص التجارة الاستعمارية قد انقلب تماما فى مصر · فالعادة فى التجارة الاستعمارية ان الدول المتخلفة تمتاز بأن صادراتها تزيد وزنا على وارداتها لأن الأولى من الخامات الثقيلة والثانية من المصنوعات الخفيفة · ويترتب على ذلك أيضا ان العلاقة بين القيمة والوزن علاقة عكسية ، وان متوسط قيمة طن الوارد الى الدولة المتخلفة يعادل اكثر من أو عدة أمثال قيمة طن الصادر · ولكن هذه الظاهرات تنعدم بل تنعكس فى مصر ، وتمثل بذلك حالة نادرة فى افريقيا · ففى ١٩٦٠ـ١٩٦١ كان مجموع وزن الصادرات ٥٠٠ر٨٥٠ر٥ طن مقابل ٦ر١٧٠ر٠٠٠ للواردات · والسبب ان الواردات أصبحت تشمل نسبة كبيرة من خامات المناجم والمحاجر اللازمة للتصنيع وقدرا من المواد الزراعية لعدم الكفاية الذاتية فى الغذاء · ولذلك نجد تقاربا معقولا فى قيمة وحدة الصادر والوارد ، فهى الأولى ٣٠ر٩ جنيها للطن وللثانية ٣٥ر٢ جنيها ، والسبب أن الصادر أصبح يشمل نسبة لابأس بها من السلع المصنوعة (٢٣ر٢٪)

فى العمران

نال الغلاف البشرى ـ ولم يكن له بد من أن ينال ـ من آثار الثورة علامات بعيدة المدى سواء فى شكله أو توزيعه أو تركيبه · فان التغيرات الايكولوجية والاقتصادية والثورة الاجتماعية الاشتراكية كان لابد ان تترك بصماتها عميقة على جسم المجتمع وعلى تنضيده فى اطاره الطبيعى · ولكن هذه الآثار تختلف من جانب الى جانب · فمن حيث حجم السكان ورثت الثورة حالة من افراط السكان المخيف تمثل خطرا يتعدى فيه حجم السكان حجم الموارد والانتاج وينخفض مستوى المعيشة الى ما يقرب من « خط الفقر » ويجعل جغرافية السكان فى أغلبها فصلا فى « جغرافية الجوع » وقد ذهب الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية واعادة توزيع الدخل القومى وقوانين يوليو الاشتراكية الى مدى بعيد فى سبيل تخفيف هذه الحالة المرضية · ولكن موجة الرواج تحولت الى موجة من الزواج ، وتغلبت خصوبة السكان على خصوبة التربة ، فأخذ المد السكانى الزاحف يطغى وارتفع عدد السكان فى العقد الأخير نحو ٧ ملايين نسمة · وأصبحت العلاقة بين الموارد والسكان اشبه بشخص يصعد سلما آليا هابطا · ومن المحقق الآن ان التحدى الذى يهدد التنمية الاقتصادية انما هو نمو السكان ، وأن لابد الى جانب تخطيط الانتاج الاقتصادى من تخطيط الانتاج البشرى ، أو كما عبر البعض « أن كثافتنا هى قدرنا » « Our density is our destiny » ولهذا فلعل ضبط النسل هو أهم المبادىء التى تبنتها الثورة أخيرا فى مجال التخطيط الاجتماعى · وفى هذا يقول الميثاق : ان مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة » ، ويضيف ان « محاولات تنظيم الأسرة بغرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة »

أما عن نمط العمران فمرتبط بالتغيرات الجذرية التى تلحق نمط المعمور نفسه ، ويمكننا أن نلاحظ فى هذا الصدد عدة اتجاهات وخطوط حيوية · فأولا بدأت الثورة ببتر ذيل المعمور فى النوبة · فمنذ بدأ خزان أسوان والنوبة تتقلص وتتشرنق على نفسها باطراد منفصلة عن كتلة وجسم العمران فى الوادى · وقد حدث « تحرك » ذيل النوبة فى

اتجاهين أو على مستويين ، فهى أولا كانت تغرق ابتداء من الشمال الى الجنوب مع كل تعلية ، بحيث أصبحت فى النهاية جزيرة صغيرة منفصلة عن كتلة الصعيد ومعزولة على أقصى الحدود • وهى ثانيا كانت تغرق من أسفل الى أعلى ، مهاجرة بذلك الى كنتورات أى مستويات ارتفاع أعلى باطراد • وبهذا انتهت النوبة الى أن تصبح جزيرة معزولة « معلقة » تعشش على جانبى النهر عند أقصى الحدود ومع السد آن لها ان تختفى نهائيا فى بقعتها وان تنتقل فى هجرة جذرية فتهبط مع انحدار النهر وتياره شمالا الى كوم أمبو حيث تمت عملية من أكبر عمليات افادة التوطين Resettlement فى المنطقة ، وقد أتت عملية التهجير هذه كقطعة من التخطيط الاقليمى المقنن الذى جعل اعادة التوطين أيضا تجربة فى التحضير وفى التوطيد الاجتماعى • واذا كان فى هذه العملية الجراحية العمرانية تكثيف للسكان فى الوادى فانها بتر لذيله وتقصير له • وقد يجوز لنا ، وقد زالت نهائية همزة الوصل السكانية الضئيلة بين كتلتى العمران فى مصر وفى السودان أن نقول ان تلك العملية قد حولت كتلة العمران فى مصر من شبه جزيرة الى جزيرة كاملة •

ولكن اذا كان ذيل المعمور قد بتر فى الجنوب بضع مئات من الكيلو مترات الضيقة المختلفة شبه الخطية ، فان العمران فى سبيله الى ان يتمدد تمددا ضخما فى أقصى الشمال حين يتم السد واستصلاح البرارى • ولعل هذه الحركة الآن فى مرحلتها الجنينية من قبل • ولكن لن تمضى سنوات حتى تحدث أضخم حركة هجرة مدية فى تاريخ العمران المصرى منذ قرون ،حين تنطلق عارمة موجات السكان الحبيسة فى كظ وتزاحم الدلتا والصعيد • ولنا أن ننتظر حينئذ ــ على غرار «اذهب الى الغرب أيها الشاب » فى أمريكا ــ صيحة قومية تقول « اذهب الى الشمال أيها الشاب » • وبديهى أن هذه العملية ستنتظم على الأقل بضع مئات من الالاف من السكان ، ومن ثم ستكون أعظم عملية تهجير فى تاريخنا على الاطلاق تتضاءل بجوارها حركة تهجير النوبة الى مجرد تجربة عينة • وعلى الدولة من الآن أن تحشد كل قواها فى التخطيط الاقليمى لتواجه ذلك اليوم • واذا كان تهجير النوبة قد قصر المعمور من ناحية وكثفه محليا من الناحية الأخرى ، فان تعمير البرارى سيؤدى الى العكس ، فأولا سيطيل المعمور الى الشمال بعرض يصل فى متوسطه الى المائة كيلو مترا وعلى طول جبهة تبدأ من مشارف العريش وتنتهى الى تخوم مطروح ، ثم هو ثانيا سيخلخل كثافة المعمور فى الدلتا خاصة والوادى بمقدار ما ينقل من السكان من الجنوب الى الشمال • وبهذا سيتحقق على الجملة اتجاه نحو مزيد من التجانس فى توزيع الغلاف البشرى وفى سمكه •

ولكن سيلاحظ على الفور من مجموع التغييرات الجذرية فى كتلة المعمور ــ وهى التغييرات التى تتحدد أساسا فى الأطراف القصوى سواء فى الشمال أو فى الجنوب ــ سيلاحظ أنها تعنى فى الحقيقة عملية « انتقال » زاحف نسبى لهذه الكتلة ككل من الجنوب الى الشمال • أى أن جسم العمران سيتحرك حركة طفيفة غير منظورة ، أشبه بالزحزحة أو الزحف ، من عروض مدارية الى عروض أقل مدارية ومن كنتورات عالية الى كنتورات اوطأ قليلا • ان الثورة تنقل مصر قليلا نحو البحر المتوسط • وفى داخل هذه الحركة ستتم عملية اعادة توزيع داخلى تنقل السكان بدورهم من الضغط الثقيل الى الضغط الخفيف أى من الجنوب الى الشمال •والى جانب هذه الحركة المحورية الكبرى ستحدث تغيرات ثانوية تتعامد عليها • فبدلا من أن تتجه الهجرة السكانية من خارج الوادى من الواحات ومن أطراف الدلتا والصعيد الى قلب الأرض السوداء ، سيحدث العكس وتنعكس الهجرة من وادى النيل الى هوامشه والى الواحات وسواحل البحر الأحمر ، ومعها تتسع دائرة العمران ويقل الانحدار الرهيب الراهن فى درجة الكثافة •

من شكل العمران ونمط السكان ننتقل الان الى النسيج الذى يتألف منه هذا العمران والى وحداته الخلوية ، فنجد أن يد الثورة قد وصلت اليه فى أكثر من ناحية • فأولا يمكن ان نقول ان عصر الثورة كان عصر تمدين واتجاه نحو المدنية Urbanisation فعند بدايتها كانت حياة المدن تنتظم نحو ربع أنباء الأمة ، وهى الآن تتعدى الثلث ومن المقدر أننا لن نصل الى ١٩٧٠ حتى يكون واحد من كل مصريين يعيش فى مدينة • وفى رأينا ان التمدين فى الحدود المعقولة نعمة وليس نقمة لأنه دليل التطور الحقيقى وارتفاع المستوى الحضارى بكل معانيه ومحمولاته• والمحركات التى تكمن خلف هذا الاتجاه هى عوامل التصنيع السريع وترشيد الزراعة و«تعصير » الحياة بوجه عام • ولكن الذى لايدعو الى الاطمئنان كلية

ان حركة التمدين لازالت تأخذ اتجاها عاصميـــا أساسيا ، وتمثل بهذا امتدادا لما كان فى ظل الاقطاع فمثلا بدأت الثورة والقاهرة الكبرى نحو مليونين ونصف ، ومن حينها وصلت الان الى نحـــو اربعة ملايين · ولقد رأينا ان المركزية العاصمية فى مصر كانت وظيفة مباشرة للاقطاع والملكية الغيابية التى حولت الأمة الى ضاحية شاسعة للعاصمة وجعلت من مصر « امبراطورية » القاهرة تقريبا · ولقدكنا ننتظر مع اعادة توزيع الملكية وعـــودة الأرض الى أصحابها ان تجف بعض الروافد الاقتصادية غير الشرعية التى تصب فى القاهرة فتتباطأ فى النمـو لتعطى الفرصة للمراكز الاقليمية الموءودة للتنفس والحياة · ولكن لازال منطق التمدين عندنا هـــو اتجاه للأغنياء الى ان يزدادوا غنى وللفقراء انيزدادوا فقرا ·

وهنا نعود فنكرر أن الحل الاقليمى الوحيـــد هو عكس هذا الاتجاه بأن نحبع « سقفا » لنمـــو العاصمة « وأرضية » لنمو المدن الاقليمية ·وطريق هذا بالتحكم فى توزيع مشروعات التنميةوتوزيع الوظائف لأن المدينة فى النهاية ليست الا « حزمة من الوظائف » والشعار الذى لامفر منه مرة اخرى هو اعلان القاهرة لفترة موقوتة « مدينة مغلقـــة » لكل نمو فى كل نشاط يمكن أن يؤدىّ الى زيادة فى حجم السكان بها · ويجب ان يكون الحكم المحلى اداة مباشرة فى عملية اعادة توزيع نمو المدن هذه ، بل لعل هذه هى الوظيفة الأولى والمبرر الأكبر لهـــذا النظام الجديد وسيتعين علينا ان نلقى اهتماما خاصا بتنمية موانينا الآسنة على البحرين وخلق مـــوانى جديدة اذا دعى الأمر ، هذا عداانشاء مدن جديدة فى المعمور الجديد فى البرارى حيث ستكون اضافة الثورة اضافة بكرا اصيلة بالضرورة ·

هذا عن المدن · أما الريف فأصعب بطبيعة الحال فى محاولة اعادة تشكيل ، وهو بهذا يمثل التحدى الحقيقى للثورة ولازالت الجهود حتى الان رقعيـــة جزئية · ومن الانصاف أن هنا بالذات نتراكم تركة تاريخ القى برمته ومن المؤكد انها اخر ما ســـيمكن التصدى له فى اعادة تشكيل كياننا لفداحةالتكاليف وتعقد المشكلة · وقطاع الريف فى ذاته آخذ فى الانكماش النسبى مع التمدين ، ولكنه أخذ فىالنماء والتوسع على الاطلاق · وقد كان هناك اتجاه فى بعض اطاراته الى التبعثر من القرية الى العزبة ،ولكن التنظيم الاجتماعى والتعاونى للحياة الريفية الجديدة لايحبذ هذا الاتجاه · ولسنا نعرف بعد بالدقـــة أثر اعادة توزيع الملكية الزراعية أو التجميع الزراعى أو ــ فى المستقبل ــ كهربة الريف على نمـــط السكنى فيه · وعلى كل فقد بدأ الريف يعرفأوليات الحياة الحضارية من خدمات شبكية ماء أو انارة ومن منشآت عمرانية ومعمارية كالوحدات المجمعة والمرافق المتطورة ·· الخ ، وكلها جراثيـم مـــدن تطعم بها خلايا الريف وتمثل خطوة على الطريق نحو هدف الميثاق من وصول القرية الى المســـتوى الحضرى ·

